الفلسطينيّون في العالم العربي

بناء المؤسّسات والبحث عن الدّولة

لوري أ. براند

مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة

al-Filasṭīniyyūn fī al-ʿĀlam al-ʿArabī: binā' al-mu'assasāt wa-al-baḥth ʿan al-dawlah
Laurie A. Brand

Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State
Laurie A. Brand

الطبعة الأولى
بيروت ـ ١٩٩١

بهم وفي معالجتهم كبشر. ولهذا السبب، عمد الكثيرون من الفلسطينيين، ممن آثروا عدم الانخراط في صفوف فصيل سياسي فلسطيني معين، الى بذل العون، وبحماسة، لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.(٧٢)

الفصل السادس

الفرصة في المنفى

مع ان هيئات الاغاثة بدأت تقديم المساعدة الى اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة ١٩٤٨، فان ضخامة المشكلة كانت تعني ان الطلب قد فاق العرض كثيرا، حتى فيما يختص بالحاجات الأساسية. وقد ساهمت الدول العربية أيضا في أعمال الاغاثة هذه، لكن الدول المجاورة لفلسطين، باستثناء سوريا، لم تكن قادرة على استيعاب هذا العدد الضخم من الوافدين اليها. وحتى الأردن الذي منح الفلسطينيين المواطنية بعد وصولهم بقليل، لم يكن قادرا على توفير فرص العمل او العون بالمقدار الذي يوازي تلك الحاجات الهائلة. ووجد الكثيرون من الفلسطينيين، وهم من دون دولة وعمل، وغالبا بلا مال، ان بقاءهم وبقاء عائلاتهم في قيد الحياة يفرضان عليهم اقتناص الفرص الاقتصادية خارج حدود الدول التي استضافتهم أول الأمر.

في أواخر الاربعينات، كانت الكويت لا تزال محمية بريطانية، ومركزا تجاريا صغيرا وفقيرا نسبيا، على أطراف شاطىء الخليج العربي. فالكويت، التي كانت الصحراء من خلفها، والبحر من أمامها، ومع مناخها القاسي، كانت في زمن النكبة لا تزال في بدايات فترة قطف ثمار ثروتها النفطية. والواقع ان اندفاع الكويت نحو تنمية بنية دولتها الفتيّة واقتصادها تزامن مع طرد طبقة مثقفة من فلسطين كانت بمثابة بيروقراطية «جاهزة للاستعمال»، وطبقة واسعة من الفلاحين الذين انقلبوا، بفعل خسران الأرض، الى خزان كبير من العمال غير المهرة او أشباه المهرة.

ومع ان الكويت رحّبت بوصول المهجّرين، فان قساوة المناخ والعزلة التي عاناها الأفراد الذكور (والذين شكلوا معظم الجالية في الخمسينات وأوائل الستينات) جعلتا أوضاع العيش صعبة للغاية بالنسبة الى الكثيرين من الفلسطينيين الذين اتوا خلال تلك الفترة. ويصف الكاتب الفلسطيني غسان كنفاني، الذي عاش في الكويت في أواخر الخمسينات، الوضع هناك على الوجه التالي: «قادتنا الظروف نفسها الى ذلك المكان. وقبلنا بنوع من خيار الأبطال: المنفى مقابل إعالة عائلاتنا. وبذلنا جهدنا لنجعل حياتنا تطاق بطريقة او اخرى.»(١)

وكان الراتب كبيرا بالنسبة الى الذين ذهبوا الى الكويت ومعهم عقد عمل. فقد كانوا يُمنحون المسكن أيضا في معظم الأحيان، بالاضافة الى راتب مرتفع، وكانت الاقامة مضمونة. أما الذين لم يكن لديهم عقد عمل، وكان دخولهم البلد غير شرعي، فقد كانت

رحلتهم محفوفة بالأخطار، وكان الاعتقال والطرد امرين واردين دوما. لكن المخاطر لم تردع سوى قلة منهم، ففرصة القيام حتى بأعمال يدوية مع إقامة غير مضمونة في الكويت كانت تعني الهرب من حياة الجوع والذل في مخيمات اللاجئين، وتمنح العائلة، التي كثيرا ما كانت كبيرة وموسعة، فرصة بناء حياتها من جديد.

ولم تقدم الكويت المواطنية الى من استضافتهم من العمال الفلسطينيين، ولم يحصل الفلسطينيون على اية امتيازات كلاجئين، كما كانت الحال في مصر وسوريا. كذلك، وخلافا للوضع السائد في المشرق العربي، اضحت الفوارق بين الكويتيين والمغتربين أكثر وضوحا، ووجدت لها تعبيرات في معظم نواحي الحياة. ومع ذلك، فان الفرصة الاقتصادية، مضافا اليها المناخ السياسي الليبرالي نسبيا في الكويت، ظلا يستقطبان عمالا مغتربين، من الفلسطينيين والعرب على حد سواء.

لكن تجدر الاشارة الى انه على الرغم من ان مصريين ولبنانيين وسوريين وفدوا أيضا الى الكويت في أوائل الخمسينات لتسلم مناصب في الجهاز الحكومي او التربوي، كما فعل الفلسطينيون المثقفون، فان الفلسطينيين، أكثر من اية فئة مغتربين اخرى، هم الذين ساهموا في تكوين التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلد. فالفترة التي أقاموا فيها هناك، وحجم جاليتهم، وتفانيهم واندفاعهم في العمل في القطاعين العام والخاص، والمكانة التي احتلوها لاحقا في الجهاز الحكومي والاقتصاد والمهن والإعلام، سمحت للفلسطينيين في الكويت بأن ينموا ليصبحوا احدى أكثر الجوالي تماسكا ونشاطا في الشتات.

المجتمع السياسي

يحكم الكويت، وهي بلد مساحته نحو ٦٠٠٠ ميل مربع معظمها صحراء بلا انهار وبعيدة عن ميدان الصراع العربي ــ الاسرائيلي، امير من اسرة الصباح، وذلك منذ أكثر من قرنين من الزمن، وقد بدأ الأمير عبد الله السالم (١٩٥٠ ــ ١٩٦٥)، وهو ابو الكويت الحديثة، في أوائل الخمسينات تطبيق برنامج شامل للاصلاح والتنمية في تلك الدولة النفطية الفتية. وارسى الأسس لنظام دولة خدمات اجتماعية شاملة، واسس مجلس التخطيط الانمائي والانعاش سنة ١٩٥٢ لوضع هذا النظام موضع التنفيذ. وفي السنة ذاتها، بادر الى وضع برنامج للاستثمار الخارجي من خلال مجلس الاستثمار الكويتي في لندن. وهكذا سعى الأمير لتوفير مردود مالي يكفي حاجات الكويت إذا ما جفت آبار النفط، او عندما تجف. كذلك، وبسبب وعيه الكامل للمخاطر السياسية الخارجية التي قد يتعرض بلده الصغير لها (بسبب وجود جيران أقوياء كالسعودية والعراق وايران)، عمد الأمير ووزير ماله جابر الأحمد الى إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية سنة ١٩٦٢. وكان الهدف من إنشائه ان يسمح لأموال الكويت النفطية بالمساهمة في مدّ يد العون الى دول عربية اخرى، وأن يضمن

لقاء مكافآت العون الاقتصادي الدعم السياسي او عدم التدخل من جيران الكويت.(٢)

وبعد استقلال الكويت عن بريطانيا (في حزيران/يونيو ١٩٦١)، كانت الدولة الوحيدة بين دول الخليج التي وضعت دستورا للبلاد (١٩٦٢) يتضمن نمطا برلمانيا وزاريا من أنماط الحكم. وبقيت السلطة العليا في يد الأمير، لكن، مع ان مجلس الأمة لم يبادر الى وضع سياسات إلا فيما ندر، فإنه ساهم في تطوير استقلال لم يكن يخطر في بال واضعيه. فقد مُنع قيام الأحزاب السياسية قانونا، لكن الكتل المعارضة بدأت تنمو بالتدريج في السنوات ١٩٦٣ و١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٧٥ وفي أواسط الثمانينات، وتلتف حول قضايا تتعلق بدور الكويت العربي، وسيطرة شركات النفط، وعلاقات الكويت بالولايات المتحدة وبريطانيا، او حول قضايا داخلية كأزمة سوق المناخ وتفاعلاتها سنة ١٩٨٢.

الاقتصاد

تمتد جذور الاقتصاد الكويتي وطبيعته المميزة ــ قطاع خدمات متضخم؛ مستوى عال من الاستهلاك؛ قوى انتاجية محلية غير متطورة ــ الى الفترة التي سبقت اكتشاف النفط. ففي تلك الفترة، عمدت السياسة الامبريالية البريطانية الى زعزعة تجارة النقل المحلية، ونقلت رأس المال الى خارج البلد، عوضا عن استثماره بطريقة تشجع التطور المحلي.(٣) لذا، عندما احتاج البلد الى الخبرات الصناعية والى نمو سريع في الجهاز الحكومي بفعل تدفق أموال النفط واستثمارها، اضطرت الكويت، وبسبب من حالة القاعدة الانتاجية الاقتصادية المحلية، الى استيراد تقنيين من ذوي الخبرة وموظفي حكومة من الخارج. وجاءت التوجهات اللاحقة شبيهة بما سبق، بينما نما الاقتصاد الكويتي باستقلال شبه تام تقريبا عن عمل السكان المحليين. وزاد هذا الوضع تفاقما ان الاقتصاد قد تطور في اتجاه انتاج وحيد يعتمد على النفط، وهو سلعة تتطلب تقنية متطورة غالية الثمن في جميع مراحل انتاجها وتسويقها. وهذه العوامل كلها جعلت الكويت تعتمد أكثر فأكثر على التقنية والمهارة المستوردتين.

بدايات الهجرة الفلسطينية

في أوائل الخمسينات، بدأ سوق العمل الكويتي المتعطش الى العمال باجتذاب أعداد كبيرة من المهاجرين (منهم عدد كبير من الفلسطينيين) من الأردن ولبنان، حيث كانت البطالة متفشية والمهارات متوفرة. وقبل سنة ١٩٥٧، كانت هجرة الفلسطينيين وغيرهم الى الكويت ذات شكلين: الأول غير شرعي وإفرادي وبواسطة «قطار باطن الأرض»، او كما وصفه غسان كنفاني في روايته «رجال في الشمس»:

> كان قد بدأ الرحلة مع صديقين من أصدقاء شبابه، من غزة، عبر اسرائيل، عبر الأردن، عبر العراق. ثم تركهم المهرب في الصحراء وهم لما يعبروا حدود الكويت.. لقد دفن صديقيه بتلك

الأراضي المجهولة وحمل معه هويتيهما على أمل ان يصل الى الكويت، فيرسلهما الى أهليهما.... وبعد مرور أقل من شهر عاد أدراجه الى العراق، ولكنهم ألقوا القبض عليه.. وهو الآن يمضي سنته الثانية في سجن صغير.(٤)

وكانت الرحلة، إنْ بطريق البر عبر الصحراء او البحر عبر الفاو، محفوفة بالمخاطر. وقد مات الكثيرون خلالها.(٥) أما الناجون، فقد عثروا في الغالب على عمل كعمال غير مهرة او كعمال يدويين، وهو عمل لا يستسيغه الكويتيون. أما الشكل الآخر من الهجرة فكان بواسطة عقد عمل مع الحكومة، او مع شركة النفط الكويتية، او مع شركة من شركات القطاع الخاص. وبينما نما إنتاج النفط، أتاحت الموارد المالية الهائلة لحكومة الكويت ان تشرع في تنفيذ مشاريع تنمية ادت الى اتساعٍ في قطاعات اخرى من النشاط الاقتصادي.(٦) وتبعا لذلك تضاعفت فرص العمل، وكان الفلسطينيون المثقفون يمتلكون مزية خاصة في المجال التجاري، اذ كانوا في العادة يتقنون اللغة الانكليزية، اضافة الى العربية.

وحيث ان تأشيرات الدخول وإجازات العمل والاقامة قد اصبحت كلها أمورا ذات اهمية بالغة في حياة المغترب في الكويت، من المفيد لنا ان نستطرد هنا لنصف الوضع القانوني الذي يتصل بالهجرة الى الكويت منذ الأربعينات.(٧) فاستنادا الى معاهدة سنة ١٨٩٩، كانت بريطانيا مسؤولة عن علاقات الكويت الخارجية، لكن لم يكن ثمة اي وجود عسكري بريطاني في الكويت، كما كان في فلسطين والبحرين، بل مندوب بريطاني فحسب. وكان في المكاتب التي كانت تعالج الأمور الداخلية شيخ من اسرة الصباح يتمتع بسلطات كاملة.

وفي الأربعينات، كان عدد قليل فقط من الكويتيين يملك المال اللازم للسفر الى الخارج، لذا، لم تكن جوازات السفر مشكلة ذات شأن يذكر. وإذا اضطر احدهم الى السفر، كان يُمنح وثيقة معترف بها من قبل بريطانيا، اذ ان سكان الكويت كانوا يعتبرون سكان محمية بريطانية. وتبعا لذلك، كانت البلاد العربية تعامل من سافر من الكويتيين الى الخارج كما لو انهم أجانب، لا عرب. وأخيرا، وصل التذمر من هذه الحال الى مسامع الأمير، الذي قرر سنة ١٩٤٨، بعد استشارة البريطانيين، إنشاء مكتب للجوازات والاقامة. واستدعى الأمير فلسطينيا من يافا، وهو هاني القدومي، لإنشاء هذا المكتب الجديد وإدارته.(٨)

وخلال فترة ما قبل سنة ١٩٥٠، كان معظم الوافدين الى الكويت مرتبطا بوظائف معينة. وكانت الهجرة غير الشرعية قليلة. وفي اية حال، لم يكن هنالك مراكز حدودية آنئذٍ. وحتى بعد إنشاء هذه المراكز، كانت الحاجة الى اليد العاملة ماسة الى درجة ان أرباب العمل الكويتيين لم يكلفوا أنفسهم في العادة عناء التدقيق فيما إذا كان العمال الأجانب يملكون إجازة عمل او إقامة. وكانت المشكلة تنشأ حين كان الموظفون «غير الشرعيين» يغادرون الكويت لجلب زوجاتهم وعائلاتهم. وفي مثل تلك الحالة، كان الموظف عادة يلجأ الى صاحب العمل، الذي كان عندئذ يتقدم من المندوب البريطاني طلبا للموافقة على إصدار تأشيرة الدخول.

وفي الخمسينات أُبرمت سلسلة من الاتفاقات الثنائية بين الكويت والدول العربية الأخرى التي ألغت الحاجة الى تأشيرة الدخول. وقد ابرم الأول مع لبنان في ١٩٥١ ــ ١٩٥٢، ووقّع اتفاق مع مصر بعد ذلك بأعوام قليلة. أما الأمر الأهم بالنسبة الى الفلسطينيين فكان إلغاء تأشيرة الدخول للأردنيين في ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩. اذ فتح هذا القرار الباب واسعا أمام الهجرة الشرعية لجميع المواطنين الأردنيين، من الضفتين الشرقية والغربية على حد سواء. وبموجب هذا القرار، كان في وسع اي مواطن اردني الذهاب الى الكويت ما دام يملك جواز سفر ساري المفعول. وحدهم الفلسطينيون من حملة وثائق السفر كانوا يواجهون الصعوبات، فليس ثمة حكومة هم من رعاياها لتبرم اتفاقات لمصلحتهم.

قام الفلسطينيون الذين وفدوا الى الكويت بعد النكبة مباشرة بدور حاسم في تدبير هجرة الآخرين. وعلى سبيل المثال، إذا نال موظف فلسطيني احترام رئيسه الكويتي وثقته، كان الكويتي في الغالب يوافق على مقترحات الفلسطيني بشأن التوظيف. وفي المقابل، لم يكن من المرجح ان يعمد الفلسطيني، بعد ان نال ثقة الكويتي، الى إحضار شخص الى الكويت ما لم يكن هو نفسه متأكدا من جدارته. والأشخاص المعروفون جيدا كانوا، بطبيعة الحال، من أعضاء عائلته او رفاقه من المخيم نفسه او القرية نفسها. فوزارة الكهرباء (التي عمل اليافاوي عبد المحسن القطان فيها مفتشا عاما حتى سنة ١٩٦٣، والتي اشتهرت باسم «مستعمرة يافاوية») ووزارة الأشغال العامة اصبحتا تُعرفان للعموم باحتوائهما على عدد كبير من الموظفين الفلسطينيين.(٩) وهكذا، مهد اولئك الروّاد الفلسطينيون الأوائل الطريق أمام حركة مستمرة للعائلة والمعارف باتجاه الكويت، بينما كان الجهاز الحكومي والاقتصاد يتناميان.(١٠)

الكويتي وغير الكويتي

لعل المظهر الأوضح للحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت هو التمايز او الفوارق التي ظهرت بين الكويتيين وغير الكويتيين. فقد كان معظم الذين ذهبوا الى الكويت قبل سنة ١٩٤٨ من غير العرب العاملين في صناعة النفط. لذا فانهم عاشوا في الأحمدي، جنوب مدينة الكويت.(١١) وبعد سنة ١٩٤٨، وبينما بدأت الشركات الأخرى والحكومة استقطاب المزيد من المغتربين، بدأت أعداد غير الكويتيين القاطنين داخل أسوار مدينة الكويت، بألوانها البنية والحمراء، في الازدياد. وحتى سنة ١٩٥٧، عاش الكويتيون والمغتربون معا داخل أسوار المدينة.(١٢) وفي سنة ١٩٥٧، هُدمت الأسوار وبدأ العمل المخطط بدقة لبناء ضواح سكنية، لكل منها مدرستها الخاصة، ومركز شرطتها، وعيادتها، وسوقها، والى ما هنالك، الأمر الذي وضع الأسس لفوارق قانونية وسياسية لاحقة بين الكويتي والمغترب.

وحين استضافت الكويت أعدادا كبيرة من المهاجرين في الخمسينات والستينات، بدأت الدولة بحلول أواخر الستينات، وبالتأكيد بحلول أواسط السبعينات، تبدي القلق من ان

الكويتيين قد اصبحوا أقلية في بلدهم. وفي أثناء الحرب الأهلية في لبنان خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، تضاعف الشعور بتعرض البلد للمخاطر، من جراء تكوين السكان، وما يصاحبه من توزع كالفسيفساء للمغتربين والنسبة بين السنة والشيعة. وازداد ذاك الشعور أيضا مع صعود التيار الأصولي في المنطقة واندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية. وواجهت الكويت معضلة في التعاطي مع جوالي العمال الضيوف: فهي تثني على سنوات الجهد الطويل التي أمضاها هؤلاء في الخدمة وتقدرها، لكنها لم تقبل بعد فكرة منح إقامات دائمة بسبب قلق مواطنيها من صغر أعدادهم. وبالاضافة الى ذلك، فان تجربة الكويت الأخيرة مع الارهاب، ومنها سلسلة المتفجرات التي اجتاحت البلد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ومحاولة اغتيال الأمير في أيار/مايو ١٩٨٦ والمتفجرات في حزيران/يونيو اللاحق، كلها جعلت الكويتيين يوجسون خيفة من الايرانيين والعراقيين واللبنانيين والسوريين. لكن طرد أعداد كبيرة من أصحاب تلك الجنسيات لم يؤد سوى الى القلق في صفوف الآخرين، ومنهم الفلسطينيون.

ننتقل الآن الى دراسة حالة المغتربين استنادا الى القانون الكويتي. صدر قانون الجنسية الكويتي الأول سنة ١٩٤٨ (القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٨). لكن لم يكن لهذا القانون شأن يذكر بسبب عدم نمو الجهاز الحكومي على الأرجح. ولم يتم تثبيت متطلبات الجنسية رسميا إلّا سنة ١٩٥٩، مع صدور المرسوم الأميري رقم ١٥. وحدد المرسوم الأميري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ أيضا إجراءات الاقامة بصورة واضحة.(١٣)

واستنادا الى المادة الأولى من قانون الجنسية لسنة ١٩٥٩ (الذي عُدّل لاحقا في السنوات ١٩٦٠ و١٩٦٥ و١٩٦٦)، فان الجنسية الكويتية من حق كل من كان (والمتحدرين منه) يسكن الكويت قبل سنة ١٩٢٠ واستمر يسكن الكويت حتى نهاية سنة ١٩٥٩. وكل من عداهم فهو من غير الكويتيين، ومن هؤلاء عدد كبير من البدو الذين يحملون الجوازات، لا الجنسية الكويتية.(١٤) وتشير الأرقام الواردة أدناه الى ان القيود المستمرة في امور الجنسية، وما واكبها من هجرة كثيفة الى الكويت، قد جعلت الكويتيين أقلية في بلدهم.(١٥)

وفي ميدان العمل، كان نظام اتفاقات تأشيرات الدخول المتبادلة حتى سنة ١٩٦٧ يجعل الوصول الى الكويت، بالنسبة الى العمال العرب المغتربين، أمرا سهلا الى حد بعيد. لكن تدفق آلاف الفلسطينيين الى الكويت في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧ اضطر الكويت الى إعادة النظر في سياستها. وبدلا من ان تختار الكويت بلدا بعينه لتلغي اتفاق تأشيرات الدخول المعقود معه، فانها عمدت في ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ الى تطبيق إجراءات جديدة، تقضي بضرورة الحصول على بطاقة زائر وبطاقة عمل وشهادة عدم الاعتراض. وهذه الوثائق الرسمية لا تصدر إلا بناءً على طلبٍ من شخص كويتي يُقدمه عبر وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. لذا يُصبح الكويتي مسؤولا عن غير الكويتي الذي طالب هو نفسه بهجرته بعد إتمام جميع المعاملات القانونية والمالية.(١٦) وكان هذا بداية نظام «الكفيل»، وهو نظام اصبح جزءا أساسيا من العمل في الكويت.(١٧)

ويتم ضمان الاقامة في الكويت لغير الكويتيين من خلال صاحب العمل او من خلال الأب او الزوج. ورسميا، على غير الكويتيين ان يغادروا البلد فور انتهاء عملهم. وقد تبدي شركة ما رغبتها في تجديد كفالة إقامة موظف خدم طويلا، لكن لا يخصص لكل شركة سوى عدد معين من إجازات الاقامة. لذا، فان كفالة شخص متقاعد تخفض من عدد العاملين الذين تكفلهم شركة ما. وثمة بديل آخر، وهو خيار «الملحق بالعائل»، حيث يغيّر الشخص كفالته الى ابن له يعمل في البلد. لكن الكثيرين من الذين سكنوا في الكويت مدة طويلة يجدون في هذا القرار مسا بكرامتهم.(١٨) وإذا لم يتم اختيار احد هذين الأمرين، على ذلك الشخص ان يغادر الكويت مهما طالت مدة إقامته في الكويت.

وتجدر الاشارة الى امور اخرى لاستكمال صورة وضع غير الكويتيين في الكويت. ففي مجال الرفاه الاجتماعي، يتمتع غير الكويتيين بعناية طبية مجانية او شبه مجانيّة. والتعليم الرسمي متاح لهم استنادا الى نظام الحصص (أنظر أدناه «التطور الاقتصادي والتعليم»). لكن، باستثناء أفراد البعثات الدبلوماسية، لا يمكنهم امتلاك أملاك غير منقولة (القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٥).(١٩) ولا يسمح لهم بالاقتراع، ولا الانتخاب في اية هيئة تشريعية محلية او قطرية او وطنية، ولا الانخراط في الأحزاب السياسية ولا تنظيم اجتماعات سياسية (القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣، المادة ١٠).(٢٠) وفي سوق العمل، لا يسمح للمغتربين بالتنظيم. ويمكنهم الالتحاق بالنقابات الكويتية، لكن فقط بعد مضي خمسة أعوام من العمل المستمر في البلد.(٢١) وفيما يختص بالجمعيات المهنية الكويتية، قد يطلب من غير الكويتي الانضمام اليها بهدف التمرين، لكنه لا يملك حق الاقتراع او الانتخاب.

وفي مجال العمل، اصدرت الحكومة سنة ١٩٦٥ سلسلة من الاجراءات لتنظيم النشاطات في القطاع الخاص. ويمنح قانون الصناعة لسنة ١٩٦٥ الحكومة سلطات واسعة في جميع قطاعات الاقتصاد. وقد تم تأميم الشركات الصناعية كافة، وكان على كل شركة ان يكون الكويتيون فيها أصحاب ٥١ ٪ من اسهمها. وأقيمت لجنة التنمية الصناعية لمنح إجازات الاستيراد والبناء او حجبها، والى ما هنالك، بهدف تعزيز نمو الملكية الكويتية

الجدول رقم ٦ ـ ١

سكان الكويت، ١٩٥٧ ـ ١٩٧٥

	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
الكويتيون	١١٣,٦٢٢	١٦١,٩٠٩	٢٢٠,٠٥٩	٣٤٧,٣٩٦	٤٧٢,٠٨٨
غير الكويتيين	٩٢,٨٥١	١٥٩,٧١٢	٢٤٧,٢٨٠	٣٩١,٢٦٦	٥٢٢,٧٤٩
المجموع	٢٠٦,٤٧٣	٣٢١,٦٢١	٤٦٧,٣٣٩	٧٣٨,٦٦٢	٩٩٤,٨٣٧
نسبة الكويتيين الى المجموع	٪ ٥٥	٪ ٥٠,٣	٪ ٤٧,١	٪ ٤٧	٪ ٤٧,٤

للشركات. وبالاضافة الى ذلك، أُصدر بعض القوانين لمنع الشركات غير الكويتية من إنشاء مؤسسات مصرفية ومالية.(٢٢)

وقد ركز المخططون الكويتيون على التنبؤ بحاجات القوة العاملة، وتنفيذ سياسات تربوية لتلبية هذه الحاجات من خلال توظيف الكويتيين، إدراكا منهم للخطر الذي يكمن في وجود جوال من المغتربين العرب ممن ليس لهم حقوق كاملة، وخصوصا في إبان فترات تعاظم التوتر الاقليمي بين الأنظمة المتصارعة.(٢٣) وعلى الرغم من ان هذه السياسة قد ساهمت في طمأنة الكويتيين الذين كان لقلقهم ما يبرره في ضوء الحاجة الى بسط المزيد من السلطة على أنظمة بلدهم السياسية والتربوية والاقتصادية، فانها أيضا زادت في صفوف غير الكويتيين الخوف على ضمانات العمل والاقامة المستمرة.

ولدى تطبيق هذه القوانين المفصلة أعلاه، لا يعامل الفلسطينيون بأحسن او بأسوأ مما يعامل به سواهم من غير الكويتيين. وليس ثمة اية قيود تتعلق بالفلسطينيين من دون سواهم. لكن مع بلوغ سن التقاعد، وحين يُجبر الفلسطيني على مغادرة الكويت ــ حتى لو عاش معظم حياته فيها ــ فان حالته تختلف عن غيره من العمال. اذ عندما يصل العامل الباكستاني الى سن التقاعد، يعود الى الباكستان، والعراقي الى العراق، والمصري الى مصر. أما الفلسطيني فإذا لم يكن يحظى بجواز سفر (اردني في العادة) فهو يواجه معضلة وجهة السفر.

وحتى بالنسبة الى من يحمل الجواز الأردني، فان القاعدة الاقتصادية المحدودة لذاك البلد، ومستويات بطالته المرتفعة، وخصوصا بين أصحاب المهن، تسبب مشكلات جدية. وبالاضافة الى ذلك، فان الفلسطينيين الذين لهم علاقة بالسياسة، حتى لو لم يكونوا نشيطين في الخارج، كثيرا ما واجهوا، لدى عودتهم الى الأردن، السجن، او مصادرة جواز السفر. بل ان بعضهم حُرم تجديد جواز سفره، بينما هو لا يزال في الخارج، بسبب علاقته بالسياسة. لذا فمن المرجح ان تؤدي نتائج التباطؤ الاقتصادي في أواخر الثمانينات، والأهم من ذلك استبدال المهاجرين بأهل البلد بالتدريج، الى خلق تحدٍ جدي للجوالي الفلسطينية في الخليج عامة، والكويت خاصة، حيث أعادوا بناء شعور بالهوية الوطنية والتماسك لا يجارى في اي بلد مضيف آخر.(٢٤)

البنية الاجتماعية ــ الاقتصادية
للجالية الفلسطينية في الكويت

يعود تاريخ أول تعداد للسكان يمكن الرجوع اليه في الكويت الى سنة ١٩٥٧. وقد جاء فيه ان عدد الأردنيين والفلسطينيين يبلغ ١٥,١٧٣ شخصا، اي ١٦ ٪ من مجموع السكان المهاجرين و٧,٣ ٪ من إجمالي عدد السكان. وفي إحصاءات سنة ١٩٦١، وصل

عدد الفلسطينيين في الكويت الى ٣٧,٣٢٧ نسمة او ١١,٦ ٪ من السكان و ٢٣,٤ ٪ من مجموع غير الكويتيين.(٢٥) ولا تحدد هذه الاحصاءات بالتفصيل البلد الذي اتى الفلسطينيون منه، ولا تشمل فئات منفصلة للفلسطينيين والأردنيين، اي انها لا تميز بين الأردنيين من الضفة الشرقية والفلسطينيين. لكن من المعترف به عامة ان ٩٥ ٪ من الأردنيين في الكويت هم من الفلسطينيين.(٢٦)

ومع حلول سنة ١٩٦٥، ارتفع عدد الفلسطينيين / الأردنيين الى ٧٧,٧١٢ نسمة، اي ما نسبته ٣١,٤ ٪ من المغتربين و ١٦,٦ ٪ من إجمالي عدد السكان. وفي سنة ١٩٧٠، اوردت الاحصاءات وجود ١٤٧,٦٩٦ فلسطينيا، اي ما نسبته ٣٧,٧ ٪ من مجموع غير الكويتيين و ٢٠ ٪ من إجمالي عدد السكان.(٢٧) وفي سنة ١٩٧٥، ارتفع عدد الفلسطينيين الى ٢٠٤,١٧٨ نسمة.(٢٨)

ويستخدم بلال الحسن إحصاءات الهجرة الأردنية ليستدل على ان عدد الفلسطينيين الوافدين من الأردن الى الكويت يزيد خمسة أضعاف عن عدد الوافدين من البلاد العربية الأخرى. وثمة عدة عوامل تفسر هذه الهجرة الكبيرة من الأردن. ففي الأردن أعداد من الفلسطينيين أكبر كثيرا من اي بلد عربي آخر، وقد ادى الأساس الاقتصادي الضعيف تقليديا في ذاك البلد الى بطالة مزمنة. كما ان أولويات التطور التي تحظى الضفة الشرقية بها قد أعاقت نمو الضفة الغربية الاقتصادي، وأدت الى الهجرة. ولربما كان المستوى التعليمي بين أبناء الضفة الغربية، والذي هو في الغالب أعلى من مستوى أبناء الضفة الشرقية، من الحوافز التي دفعت الفلسطينيين الى الهجرة نحو مناطق فيها فرص عمل يدر ربحا أكبر.(٢٩) وأخيرا، جاءت حرب سنة ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل للضفة الغربية لتدفع الى الكويت بهجرة قوامها عائلات بأكملها، بينما جرت العادة قبل الحرب ألّا يسافر الى الخارج سوى فرد ذكر من أفراد معيلي العائلات.

وكما ذكرنا أعلاه، فقد كانت الهجرة الى الكويت في الخمسينات وأوائل الستينات، من الفلسطينيين وغيرهم، هجرة أفراد في العادة. وكان الشخص بمفرده، وعادة من الذكور، هو الذي يهاجر تاركا وراءه عائلته. وتبعا لذلك، كانت جوالي المغتربين تشتمل على نسبة مرتفعة جدا من الذكور. واذ توافدت الاناث بمفردهن بأعداد متزايدة الى الخليج، كمعلمات

الجدول رقم ٦ ـ٢
نسب الذكور والاناث في الجالية الفلسطينية ــ الأردنية
في الكويت، ١٩٥٧ ــ ١٩٧٠(٣٠)

	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠
الذكور	١١,٦١٦	٢٥,٥٨٦	٤٩,٧٤٤	٧٩,٩٣٤
الاناث	٣,٥٥٧	١١,٧٤١	٢٧,٩٦٨	٦٧,٧٦٢

بصورة خاصة، تبدلت نسبة الذكور الى الاناث بالتدريج باتجاه تساوي أعداد الجنسين. وكان التبديل الأهم في نسب الجنسين في الفترة ما بين ١٩٦٥ و١٩٧٠، حيث اصبحت الهجرة تشمل العائلات. وأخرجت حرب ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل للضفة الغربية وغزة الكثيرين من الفلسطينيين من الأراضي المحتلة حديثا. واتجه البعض الى الكويت، لكن علاوة على ذلك، قرر الكثيرون من معيلي العائلات الذكور جلب أُسرهم من الأراضي المحتلة ليضموها اليهم.[٣١]

وباستثناء قلة من كبار الأغنياء الفلسطينيين العاملين في القطاع الخاص أساسا، فان أغلبية أفراد الجالية تقسم الى ثلاث فئات رئيسية، تشمل الأولى أعدادا كبيرة من المزارعين والعمال غير المهرة او نصف المهرة من ذوي المداخيل المتدنية. وبسبب طبيعة العمل الذي يمارسه هؤلاء، فان وضعهم غير مستقر. فإذا طرأت مشكلة ما، فان الميكانيكي الفلسطيني يُستبدل بسهولة بآخر كوري او هندي. وتشمل الفئة الثانية، وإقامتها مضمونة الى حد ابعد نوعا ما، قطاعا صغيرا من العمال المهرة من ذوي الدخل المتواضع، وآخرين أمثالهم من الطبقتين الوسطى والدنيا، كموظفي الحكومة وموظفي القطاع الخاص وصغار رجال الأعمال والبقّالين والخبّازين، والى ما هنالك. أما الفئة الثالثة من الطبقتين الوسطى والعليا من ذوي الدخل الأكثر ارتفاعا بقليل، فتشمل الكثيرين من المهنيين (الصحافيين والمهندسين والأطباء والمحامين والمعلمين)، من بينهم أعداد كبيرة من ذوي الوعي السياسي والوطني.[٣٢]

لذا، وبالرغم من الاعتقاد السائد في الخارج من ان الجالية في الكويت غنية، فالحقيقة هي ان على الكثيرين من الفلسطينيين، ولا سيما في ضوء غلاء المعيشة (وخصوصا غلاء الايجارات) الذين ارتفع مستواهم ارتفاعا لافتا أواخر السبعينات، بذل الجهود للحفاظ على الموازنة بين الدخل والمصروف. ويتضح هذا الأمر لأي شخص يزور المناطق السكنية ذات الكثافة الفلسطينية المرتفعة. وثمة منطقتان على وجه الخصوص، هما حولّي ـ النقرة، بالقرب من وسط المدينة، والفروانية القريبة من المطار، يطلق عليهما كنيتا «الضفة الغربية» و«قطاع غزة». ولن يجد زائر هاتين الضاحيتين اية فيللات فخمة او سيارات فارهة، بل ان أوضاع المعيشة ضاغطة والكثير من الأبنية بحاجة واضحة الى الترميم. ولأن العائلات الفلسطينية التي كثيرا ما تكون كبيرة تستدعي موارد رزق إضافية، فان الكثيرين من معيلي العائلات يشغلون وظيفتين، وفي بعض الحالات، نجد ان الزوج والزوجة من العاملين.[٣٣]

ولقد اعيد تكوين الروابط العائلية، وفي بعض الأحيان، البُنى القروية، وخصوصا في الضواحي التي فيها نسبة مرتفعة من السكان الفلسطينيين. فالزيارات الى الضفة الغربية او قطاع غزة، او، إذا تعذر ذلك، الى مراكز اخرى حيث يلتقي أفراد العائلة، كعمان مثلا، تساهم في تعزيز الشعور بالانتماء الى عائلة أوسع، واستطرادا، الى فلسطين. ان قوة الارتباط بالعائلة والوطن لدى القطاعات كافة، مع ما يواكبها من قوة اقتصادية لدى الطبقة المهنية، كانت، ولا تزال، عاملا أساسيا في تطوير جالية فلسطينية منظمة ومتماسكة في الكويت.[٣٤]

التطور الاقتصادي والتعليم

في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧، طرأ على الميزانية الكويتية عبء جديد تمثّل في مساعدة سنوية قدرها ٥٠ مليون جنيه (١٢٠ مليون دولار) مساهمة من الكويت الى دول المواجهة، استنادا الى قرار مؤتمر القمة العربية في الخرطوم سنة ١٩٦٧. وادت هذه الخطوة وغيرها من الخطوات الى انخفاضٍ في السيولة النقدية في البلد. وانخفض النشاط التجاري ومعدلات الأجور، وظهرت البطالةُ لأول مرة.[٣٥]

وانعكس هذا التباطؤ الاقتصادي أيضا على نظام التعليم. فقد كانت المقاعد الدراسية في البدء متوفرة في مدارس الحكومة الكويتية لكل من كان يرغب في التسجيل فيها، بما في ذلك غير الكويتيين. لكن التغيير الذي حدث في نمط الهجرة الفلسطينية، من هجرة أفراد ذكور الى هجرة العائلات (الكبيرة في العادة)، وما واكب ذلك من سياسة مالية أكثر تشددا، ادى كل ذلك الى انعدام قدرة المدارس الحكومية على قبول جميع الأطفال الفلسطينيين الذين هم في أعمار الدراسة. وكانت هذه المشكلة قد برزت أولا في أواسط الستينات، لكنها تفاقمت بسبب تأثيرات حرب سنة ١٩٦٧.

في سنة ١٩٦٥، حُدّد عدد المقبولين من غير الكويتيين في المدارس الحكومية بنسبة ٢٥ ٪ من إجمالي الطلبة المسجّلين، وجرى تخفيض هذه النسبة مجددا بهدف ايصالها الى ١٠ ٪. وكان لنظام الحصص هذا التأثير الأكبر في الفلسطينيين من دون غيرهم من جوالي المغتربين، نظرا الى حجم جاليتهم والى الطبيعة العائلية داخل الوجود الفلسطيني. وتلبية للحاجة المتزايدة، ونظرا الى اهتمام أفراد الجالية بأطفالهم، ولأن الأمر ينطوي على ربح مادي، قام هؤلاء الأفراد بتأسيس عدة مدارس خاصة: دار الحنان (١٩٦٣)، والجيل الجديد (١٩٦٣)، والمنهل، والفحاحيل الوطنية، والمجاهد، والبراعم النموذجية، والنهضة، والفروانية، والأهلية (كلها بعد سنة ١٩٦٧).[٣٦] وكان على ذوي الأطفال الذين لم تستوعبهم المدارس الحكومية ان يسجلوا أبناءهم في المدارس الخاصة. ومع ان افتتاح هذه المدارس قد حل مشكلة إيجاد المؤسسات التربوية البديلة، فقد طرأت مشكلة جديدة هي مشكلة دفع أقساط التعليم في هذه المدارس الخاصة.

وحين برزت المشكلة أول مرة، ناشد أعضاء الجالية الفلسطينية منظمة التحرير مد يد العون اليهم. ومنذ آذار/مارس ١٩٦٧، طلبت المنظمة الى وزارة الخارجية الكويتية ان تزيد في عدد الفلسطينيين المقبولين في المدارس الحكومية. وقد تحسن الوضع نوعا ما، لكن تدفق الناس في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧ جعل المنظمة والفلسطينيين معا يعودون الى درس المشكلة من أساسها.[٣٧]

وفي آب/أغسطس ١٩٦٧، ناشدت المنظمة الحكومة مجددا توسيع حصة الفلسطينيين، لكن الحجة الكويتية كانت ان الموارد الحكومية غير كافية. وبعد المزيد من الدراسة والنقاش،

أُبرم بين الحكومة ومنظمة التحرير اتفاق أجاز للمنظمة إدارة مدارسها الخاصة بها. ووافقت وزارة التربية على استخدام بعض المدرسين لتعليم صفوف فترتي بعد الظهر والمساء في مدارس المنظمة، كما وفّرت الوزارة المباني والتجهيزات لتلك المدارس بلا مقابل. وتولت المنظمة مسؤولية البرامج العامة في تلك المدارس، ودفع رواتب المدرّسين الذين تحتاج اليهم، لكن كان ينبغي ان يتلاءم منهج الدراسة مع المنهج الوزاري.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ بدأ الطلبة التسجيل، وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ بدأ التدريس. واستُخدمت ثماني مدارس فيها ٤,٧٢١ تلميذا في السنة الدراسية ١٩٦٧/١٩٦٨. ومع حلول السنة ١٩٧٥/١٩٧٦، وهي آخر سنة في عمل هذه المدارس، كان ثمة إثنتان وعشرون مدرسة فيها ١٦,٦١٦ تلميذا.[٣٨] وكانت المدارس تخدم في المقام الأول أطفال الفلسطينيين الذين جاؤوا الى الكويت بعد حرب سنة ١٩٦٧، لكن عائلات كانت فيما مضى ترسل أطفالها الى المدارس الحكومية قامت بإرسال أطفالها الى مدارس المنظمة.

قام المدرسون الفلسطينيون بدور رئيسي في الإشراف على المدارس وبرامجها. وكان الكثيرون منهم متطوعين، اوممن كان يتلقى راتبا رمزيا. وساهم أعضاء في فرع المعلمين الفلسطينيين في تحديد سلّم رواتب للمدرسين وآخر للرسوم المدرسية، على أساس عدد أفراد العائلة ومدخولها. واستمرت المدارس الحكومية في قبول الأطفال الفلسطينيين في الصفوف الابتدائية والمتوسطة، وهم ممن كانوا يقطنون بعيدا عن مدارس المنظمة، كما استمرت في قبول جميع التلامذة الفلسطينيين في الصفوف الثانوية. ووعدت الحكومة كذلك بأن تشمل حصة الـ ١٠ ٪ من غير الكويتيين المقبولين في مدارسها عددا معقولا من الفلسطينيين.[٣٩]

وجاء في دراسة بلال الحسن بشأن الفلسطينيين في الكويت ان قرار الكويت بعدم زيادة الحصة الفلسطينية كان نابعا من رغبة الحكومة في عدم تشجيع مهاجري ١٩٦٧ على البقاء في البلد، وذلك لأسباب سياسية اوديموغرافية. لكن لربما رأى بعض المسؤولين ان مقدرات الحكومة المالية لم تكن تسمح بتعليم جميع أطفال المهاجرين الجدد، وانه إذا لم تُعالج هذه المشكلة فقد يعود الوافدون الجدد الى وطنهم.[٤٠] واستنادا الى قرار من وزراء التربية العرب القاضي بأن يُعامل الطلبة الفلسطينيون على قدم المساواة مع أطفال الدولة المضيفة، اصرت المنظمة على ان من واجب الكويت قبول التلامذة في مدارس الحكومة. واستمرت المنظمة في إدارة مدارسها، لكنها ظلت في الوقت ذاته تمارس ضغوطا من اجل تأمين قبول التلامذة الفلسطينيين في المدارس الحكومية.[٤١]

كان تمويل المدارس قائما على أموال الحكومة الكويتية والرسوم التي كان يدفعها الأهالي، مع ان بعضا منهم لم يكن في وسعه دفعها، وقد أُعفي منها، كما أُعفي أبناء الفلسطينيين الذين قضى أولياء امورهم في المعارك. وكان مصدر التمويل أيضا تبرعات أغنياء الفلسطينيين والعرب، وتبرعات اخرى أقل حجما. وقد بلغت النفقات في السنة الأولى ٧٧,٥٨٧ دينارا

كويتيا (٢٦٣,٠٠٠ دولار)، لكن مع حلول سنة ١٩٧٥/١٩٧٦، وهي آخر سنة في عمل هذه المدارس، ارتفعت النفقات الى ٦٠٠,٠٠٠ دينار كويتي (اي مليوني دولار).[٤٢] والمبالغ التي دفعها الطلاب لم تزد قط عن ٢٢٠,٠٠٠ دينار كويتي، في حين كانت مساهمة الحكومة سنويا تتراوح بين ١٥٥,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ دينار كويتي.[٤٣]

وبسبب المشكلات العديدة، لم تنجح مدارس المنظمة في المحافظة على المستويات الاكاديمية اوعلى أوضاع العمل التي كانت سائدة في مدارس الحكومة. وكان للقيود المالية اثرها البالغ، فتكاليف المواصلات والمعدات والأساتذة كلها مرتفعة. وكانت احدى نتائج مشكلة الميزانية وجود عدد غير كاف من الباصات المعدّة لنقل أعداد كبيرة من التلامذة القاطنين في أماكن بعيدة، الأمر الذي أعاق الوصول الى المدارس. وقد ازدادت هذه المشكلة بالذات أهمية بسبب قساوة المناخ في البلد، وبسبب عودة الأطفال الى منازلهم ليلا (فقد كان التدريس يجري في فترة ما بعد الظهر وفي المساء، اي بعد ساعات الدراسة المعتادة).[٤٤]

وعلى الرغم من هذه المشكلات، فقد ساهمت تجربة المنظمة في المدارس مساهمة عظمى في تطوير الوعي الوطني عند الطلبة الفلسطينيين. فقد كان الطلاب يؤدون تحية العلم الفلسطيني كل يوم، ويشاركون بانتظام في النشاطات الثقافية والاجتماعية الفلسطينية، ويلتحقون بفرق الكشافة او بمنظمات الزهرات والأشبال (وهي منظمات تدرب الفتيان والفتيات تدريبا شبه عسكري، وتثقّفهم سياسيا). وبعد السنة الدراسية ١٩٧٥/١٩٧٦، اغلقت مدارس المنظمة لأسباب تربوية ومالية وسياسية، وتم استيعاب التلامذة في مدارس الحكومة الكويتية.[٤٥]

ولسوء الحظ، برز الاكتظاظ في المدارس الحكومية كمشكلة بالنسبة الى الفلسطينيين مجددا في أوائل الثمانينات. ولحل هذه المشكلة، قررت الحكومة الكويتية ألاّ يُسجل في المدارس الحكومية سوى أطفال المغتربين الذين كانوا في الكويت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣. ولم يشمل القرار التلامذة الذين كانوا في الصفوف النهائية من مدارس الحكومة. وكان على البقية الانتساب الى المدارس الخاصة، وعمدت الحكومة لاحقا الى دفع ٥٠ ٪ من رسوم التلامذة الذين شملهم القرار الجديد.

وألحق قرار الحكومة ضررا، ولا سيما بالأطفال الفلسطينيين. وكان معظم من وصل منهم الى سن الدراسة في أوائل الثمانينات من أبناء الذين اتوا من الضفة الغربية وغزة في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧، وهم في الغالب من افقر الفلسطينيين في الكويت. فهؤلاء الأهالي الذين كانوا أقل قدرة من غيرهم على إرسال أولادهم الى مدارس خاصة، ولهم في كثير من الأحيان عائلات كبيرة، ويرزحون تحت وطأة الايجارات المرتفعة والأوضاع الاقتصادية الصعبة، قد أُرغموا على التقشف أكثر فأكثر عند الامكان، وكثيرا ما يضطرون الى اختيار واحد من أولادهم لارساله الى المدرسة الخاصة، هذا إذا استطاعوا الاختيار اصلا.

لقد أثار خطر انتشار الأمية في صفوف الأطفال الفلسطينيين القلق البالغ في صفوف الجالية في الكويت. وهي جالية تنتمي الى مجموعة وطنية تقدّر عاليا، طوعا او قسرا، اهمية

التعليم سبيلا للبقاء في قيد الحياة وسلاحا هو الأهم في نضالها من أجل تقرير المصير.[٤٦] وقد شارك فرع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في ايجاد بعض الحلول لتلك المشكلة حين برزت أول مرة. وسرعان ما وسع برنامجه للمساعدة في دفع الرسوم الخاصة بالأطفال المحتاجين (قدم مساعدات الى نحو ٣٠٠ تلميذ سنة ١٩٨٣/١٩٨٤) فأتاح لثلاثة آلاف طفل الذهاب الى المدارس على نفقة الاتحاد سنة ١٩٨٦/١٩٨٧ (أنظر الفصل السابع). والأمر الذي لا يقل اهمية عن مساعدات الاتحاد المالية هو المدى الذي وصلت اليه جهوده في لفت انتباه سائر أفراد الجالية الى حجم هذه المشكلة وجدّيتها وطبيعتها الملحة.

ويواجه الشباب الفلسطيني عقبات اخرى عند وصوله الى المستوى الجامعي. فجامعة الكويت لا تخص الطلبة الأجانب إلا بـ ١٠٪ فقط من مقاعد الدراسة. ومع ان الفلسطينيين، الذين يتمتعون بسمعة ممتازة في الدراسة، قد شغلوا ٢٠٠ مقعد من المقاعد الـ ٢٧٦ المتاحة سنة ١٩٨٦،[٤٧] فان هذا الرقم يظل بعيدا عن عدد خريجي المدارس الثانوية من الفلسطينيين الراغبين في متابعة دراستهم. وبالنسبة الى المقبولين، فان التعليم مجاني والمصاريف الأخرى زهيدة. أما الآخرون، فعليهم السعي لقبولهم في جامعات اخرى في العالم العربي (حيث للتباطؤ الاقتصادي الأثر الأفدح على الفلسطينيين)، او في العالم الاسلامي، او في دول الكتلة الاشتراكية. ويختار الأهالي، بازدياد مطرد، وعلى الرغم من الثمن الباهظ، إرسال أولادهم الى أوروبا او الولايات المتحدة.[٤٨]

ولا تنتهي المشكلات عند حل عقدة القبول او معالجة العبء المالي. فالشاب الفلسطيني الذي يتوجه الى بلد اجنبي للدراسة يواجه إمكان استحالة العودة للسكن في الكويت. فمن الصعب جدا على اي ذكر غير كويتي يغادر الكويت ليدرس خارج البلد ان يجدد إقامته بعد سن الحادية والعشرين، حتى ان مجرد الحصول على تأشيرة دخول «الوطن» لزيارة الأهل يستلزم نفوذا خاصا. وثمة بلاد لا تمنح فلسطينيي الكويت تأشيرة دخول ما لم يكونوا يحملون بطاقة إقامة صالحة لعام واحد على الأقل. وهكذا، يجد الطالب نفسه في ورطة مستديمة، فهو لا يستطيع تجديد إقامته في الكويت بسبب وجوده خارج البلد، ولا يستطيع الاقامة في الخارج بسبب عدم تمكنه من تجديد الاقامة.[٤٩] وليس ثمة من حل مرتقب لهذه المشكلة. وتبعا لذلك، فان الاحباط والشعور بعدم الاستقرار يزدادان بين أفراد الجالية، ويبدو ممكنا ازدياد التمزق ضمن العائلات الفلسطينية الممزقة بشدة في واقع الحال.

العلاقات الفلسطينية ـ الكويتية

على امتداد السنوات، كانت علاقات الجالية الفلسطينية بالحكومة الكويتية جيدة نسبيا. فالفلسطينيون يسكنون البلد قبل معظم جوالي المغتربين الأخرى بزمن طويل، ولذلك فهم معروفون أكثر وموثوق بهم عامة. وقد وصل الأمر بهم الى حد التطوع دفاعا عن الكويت عدة

مرات: في إبان التهديد العراقي للبلد سنة ١٩٦٢، وعندما انذرت الحرب العراقية ـ الايرانية بالامتداد الى هذه الامارة الصغيرة.

وقد منح الوجود الفلسطيني الكبير في الجهاز الحكومي الجالية الفلسطينية بعض النفوذ في صنع السياسات، وكذا في التعيينات، مع ان النفوذ الفلسطيني اخذ يتضاءل مع تزايد أعداد الكويتيين في الجهاز الحكومي. وأتاح دورهم في وسائل الاعلام وفي الجامعات الفرص لمناقشة القضية الفلسطينية وللتأثير في الرأي العام، بسبب حرية الصحافة والتعبير في الكويت.[٥٠] وقد سمحت الطبيعة الليبرالية نسبيا التي يتمتع النظام السياسي الكويتي بها، تقليديا، بنشاط سياسي وحرية تعبير عن الرأي هما اوسع مما هو متوفر في كثير من الدول العربية الأخرى. وكانت الكويت البلد الذي اسست فيه أول لجنة مركزية لحركة فتح على يد كل من ياسر عرفات وخالد الحسن وخليل الوزير وسليم الزعنون، وكانوا جميعا يعيشون في الكويت آنئذٍ. وظلت الكويت المقر الرئيسي للحركة الى ان جرى نقل المقر الى دمشق سنة ١٩٦٦.[٥١]

ومن الأدلة على العلاقات الطيبة بين حكومة الكويت ومنظمة التحرير ان الحكومة تجبي منذ أواخر الستينات ما نسبته ٥٪ من رواتب موظفيها الفلسطينيين «كضريبة تحرير». وتُحال الضريبة فيما بعد على الصندوق القومي الفلسطيني. ولم تَسْعَ الكويت للتأثير في سياسات المنظمة من خلال رعاية منظمة فدائية خاصة بها، كرعاية سوريا للصاعقة، والعراق لجبهة التحرير العربية. وحركة فتح هي المنظمة المهيمنة، فمكتبها في الكويت يخدم كمقر لحركة فتح في سائر منطقة الخليج، وهو في الواقع مركز جميع النشاطات الفلسطينية في البلد. ولدى الفصائل الأخرى مكاتب، لكنها لا تعمل إلا بصفة شبه رسمية،[٥٢] والسبب يعود في الغالب الى برامجها اليسارية الطابع، والتي أثارت مقدارا أكبر من المعارضة الحكومية، ومقدارا أقل كثيرا مما لحركة فتح من دعم شعبي.[٥٣]

ومما يثير الدهشة هو ان ولاء الجالية لعرفات كان يتأرجح في الميزان لفترة طويلة نوعا ما بعد انشقاق صيف سنة ١٩٨٣ داخل حركة فتح. وكان هناك حتى أوائل سنة ١٩٨٤ على الأقل، فرصة لأن يساند فلسطينيو الكويت المنشقين بقيادة ابو موسى، لكن يبدو ان حدة التدخل السوري ابعدت في نهاية المطاف الكثيرين ممن كانوا ربما سيعارضون عرفات.[٥٤] وعلى الرغم من التأرجح في شأن قضية ابو موسى، فإن المنظمة في الكويت، وبسبب قيادتها وسعيها للحفاظ على مكانتها، هي في الأساس محافظة في طبيعتها. وهذا الموقف، مع المكانة المميزة التي حصلت عليها، قد جعلا البعض يستنتج ان الحكومة الكويتية في الحقيقة تعتمد على المنظمة لضبط الجالية الفلسطينية ومراقبتها.[٥٥]

ان النشاط السياسي الفلسطيني في الكويت يتم من خلال قنوات اربع: مكتب منظمة التحرير (الذي افتتح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، وكان رئيسه في البدء خير الدين ابو الجبين الذي ترك وظيفته في وزارة الكهرباء لهذا الغرض بصورة موقتة)؛[٥٦] فروع

المنظمات الشعبية؛ التنظيمات؛ الأفراد الناشطون في العمل السياسي من خلال القنوات الفلسطينية والكويتية الرسمية والشعبية. وتشكل التنظيمات العمود الفقري لقيادات الاتحادات ولجميع أشكال العمل التنظيمي السياسي والجماهيري.

يشمل النشاط السياسي في الكويت أنواعا مختلفة من العمل. فالمنظمات الشعبية ترعى البرامج الاجتماعية والثقافية المتواصلة، وهي على اتصال دائم بالاتحادات الكويتية والقوى السياسية الأخرى من أجل تنسيق النشاطات. والإذن الحكومي مطلوب فقط للاحتفالات الخاصة والتظاهرات، على الرغم من إمكان السماح، ومن دون إذن مسبق، ببعض التظاهرات في بعض الحالات الطارئة بفعل ضغط الأحداث الجارية خارج الكويت. لكن الكويت لا تسمح بوجود عسكري فلسطيني.(٥٧) وقد اوضحت أيضا انها لا تقبل بأن تُستخدم أراضيها ميدانا لصراعات بين الفلسطينيين.(٥٨)

وقد أنشأت الجالية الفلسطينية في الكويت، خلافا لأية جالية اخرى، مجلسا لتنسيق التنظيم الشعبي ونشاط التنظيمات. ويضم «المجلس الموسع» ممثلين عن التنظيمات كافة، كما يضم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين في الكويت، وقادة التنظيمات الشعبية. وينسق المجلس النشاط النقابي والسياسي والاجتماعي في الكويت، كما انه يبحث في القضايا التي تهم الجالية. ويجتمع ممثلو المنظمات الشعبية بانتظام أيضا لمعالجة قضايا مشابهة. وعلى سبيل المثال، فان «مؤتمر التنظيمات الشعبية الفلسطينية» الأول، الذي عقد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، قد ناقش الوضع العام للثورة الفلسطينية وعلاقاتها بالدول العربية والاجنبية، كما ناقش مضامين رحلة السادات الى القدس والرد المناسب عليها، والعمل الشعبي الفلسطيني في الكويت، ومؤسسات منظمة التحرير عامة. وكان من قرارات المؤتمر: إنشاء «صندوق الصمود» (وهو صندوق مالي لدعم الأراضي المحتلة)، وإقامة احتفال ثقافي فلسطيني سنوي، وتعزيز العلاقات الفلسطينية ــ الكويتية، والعمل من خلال السلطات الكويتية على حل المشكلات الفلسطينية المحلية، وتأليف لجنة تزور السفارتين السورية والعراقية لمحاولة حل المشكلات القائمة بين هذين البلدين. واوصى المؤتمر بأن تمنح المنظمة وفصائل المقاومة دورا أكبر للمنظمات الشعبية في المجلس الوطني الفلسطيني، وان يصار الى تحديد سُبُل ادق لاختيار الممثلين في هذا المجلس.(٥٩)

وتتأثر العلاقات بين حكومة الكويت والجالية الفلسطينية، الى حد بعيد، بالأحداث الخارجية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ومنذ استقلالها سنة ١٩٦١، قامت الكويت بدور قيادي في المجالين العربي والدولي، دعما للفلسطينيين ولمنظمة التحرير، وساهمت تقليديا بالأموال لدعم المنظمة، كما انها أرسلت مساعدات طارئة خلال الأزمات في لبنان في السبعينات والثمانينات. وعلى امتداد السنين، شارك المسؤولون الكويتيون مشاركة بارزة في الاحتفالات الثقافية الفلسطينية والاحتفالات بالأعياد الوطنية، وحتى في الاحتجاجات السياسية.

وكانت فترة الخمسينات والستينات شهر العسل بالنسبة الى الكويتيين والفلسطينيين، حين استعرت داخل المجتمعين الحماسة للقومية العربية السائدة في تلك الفترة. ومنذ ذلك الحين، تأرجحت العلاقات. وكانت المناسبة الأولى التي جعلت العلاقات تفتر بينهما الحرب الأهلية في الأردن. فقد كان القلق الكويتي ينبع من الخوف من وقوع حوادث مماثلة في بلاد اخرى ذات كثافة فلسطينية. وفي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، وبينما تفاعلت الأزمة في لبنان، وبدأت وسائل الاعلام تنشر أبحاثا تبين اوجه التشابه الممكن بين بنية الكويت الديموغرافية والفسيفساء الاثنية والطائفية في لبنان، عاد الحديث ليتجدد عن هذا القلق. وفي سنة ١٩٧٦، وفي أعقاب أول جولة في الحرب الأهلية اللبنانية، أُقفلت مدارس المنظمة وأعيد استيعاب التلامذة الفلسطينيين في المدارس الحكومية الكويتية.

ونظرا الى أعداد الفلسطينيين الكبيرة، والى موقعهم الاستراتيجي في الحكومة والمهن والأعمال التجارية، اصبح الفلسطينيون موضع شك حين كان الكويتيون يسعون لمعالجة وحل مشكلة استمرارية وضعهم كأقلية في بلدهم. وحين هزت التفجيرات في السفارات الأميركية والفرنسية والبريطانية في الكويت وفي مطار الكويت الدولي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، انتظر الفلسطينيون بقلق يحدوهم الأمل بألا يكون اي فلسطيني متورطا في هذه الأعمال. فقد كانوا حينئذ يعانون المزيد من تقييدات تأشيرات الدخول والاقامة، ويعانون مشكلات تعليم أولادهم ومشكلات التباطؤ الاقتصادي في الخليج، فأصبح الكثيرون يرون ان من شأن اي دليل على اشتراك الفلسطينيين في هذه التفجيرات ان يأتي بالمزيد من التقييدات، ولربما أيضا، بالطرد الجماعي، وهو الهم الأعظم عند الجالية في الكويت. وكان من شأن عدم وجود اية مشاركة فلسطينية في هذه التفجيرات (وفي اية أعمال ارهابية شهدتها الكويت لاحقا)، مع ما تبع ذلك من تعابير الدعم للكويت من قبل الجالية، حين شعرت الكويت بخطر الحرب الايرانية ــ العراقية عليها، ان بدد هذه المخاوف في الغالب، وهي المخاوف التي سبق لها ان انتابت بعض الكويتيين من ان الفلسطينيين قد يعمدون، في وقت من الأوقات، الى زعزعة الحكومة. لكن مشاعر عدم الاستقرار عند الفلسطينيين انفسهم لم تتبدد بعد.

وعلى الرغم من أعداد الفلسطينيين وتماسكهم ونفوذهم، فلا يزال نشاطهم السياسي رهينة الأحداث الخارجية والداخلية التي توجّه صانعي القرار السياسي الكويتي او تسيِّرهم. فالقلق حيال استمرارية الاقامة، والذي اشتد بصورة خاصة منذ أحداث لبنان خلال ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦، قد ادى الى خمود النشاط السياسي لدى الجالية الفلسطينية. والسياسات الهادفة الى «التكويت» هي الأخرى مصدر تنبيه دائم في شأن طبيعة وجودهم غير المستقر. وحتى أولئك الذين تبدو وظائفهم مضمونة فإنهم قلقون على مستقبل أولادهم التربوي والمهني، وعلى مصيرهم عندما يحين موعد التقاعد. وتبعا لذلك، انسحب البعض نهائيا من المشاركة السياسية الفاعلة، ووجه البعض الآخر طاقاته السياسية نحو نشاطات اجتماعية

او ثقافية، واختار جزء من ذوي المكانة المالية المضمونة دعم خزينة المنظمة بالمال، بدلا من الجهر بأهدافها علنا او حمل بنادق الكلاشنكوف في صفوفها.[٦٠] وبالنظر الى جو التشاؤم السائد حيال إمكان التحرك نحو تسوية للقضية الفلسطينية، مع ما يواكب ذلك من تفاقم مشاعر القلق عند جميع سكان الكويت بسبب تطورات حرب الخليج، فقد اصبح الكثيرون من الفلسطينيين لا يرغبون في المشاركة في اي نشاط قد يعرض وظائفهم، ومن ثم إقامتهم، للخطر، في زمن تبدو المردودات الايجابية لمثل هذا النشاط موضع شك في احسن الأحوال.

الفصل السابع
العمّال والنّساء

كانت الجالية، في الأعوام الأولى من الهجرة الفلسطينية الى الكويت، تتصف في معظمها بأنها هجرة الذكور. وكان بعض أفرادها عازبا يعيل والديه وأشقاءه، وبعضها الآخر متزوجا، لكن عائلته لم ترافقه، غير ان كثيرا منهم عمد بعد حرب سنة ١٩٦٧ الى المجيء بعائلته من الضفة والقطاع المحتلين حديثا. وهكذا ارتفع عدد النساء والأطفال ارتفاعا عظيما، فتبدلت طبيعة الجالية في الكويت واتخذت شكلا عائليا في الغالب.

وقد اثرت هذه التغييرات في تركيبة الجالية الفلسطينية ضمن طبيعة التنظيم الشعبي الذي اعتمده الفلسطينيون، كما اثرت في مستوى هذا التنظيم. وعلى الرغم من الخطوات المهمة التي أُنجزت في مجال تنظيم العمال في أعقاب الاستقلال الكويتي، فإن وضع الفلسطينيين كأناس غير كويتيين، واهتمامهم المتزايد بإقامتهم بعد وصول عائلاتهم، مع ما واكب ذلك من ضعف في الحركة العمالية المحلية ـ كل ذلك ساهم في تقييد مدى النشاطات التي قد يمارسها اتحاد نقابي فلسطيني تقييدا شديدا. وبالمقابل، فان النشاط المنتظم في صفوف النساء الفلسطينيات، وبسبب برامجه التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي لا السياسي، اصبح ذا دور متزايد الأهمية في الجالية، بعد ان كان شبه معدوم في الفترة المبكرة، نظرا الى ضآلة عدد النساء الفلسطينيات.

العمـــال

كان النفط، وهو بمثابة خط الامداد الحيوي لدول الخليج النامية، القطاع الأكثر حساسية في المجالين السياسي والاقتصادي. وقد قاد العمال الفلسطينيون، في أواسط الخمسينات وبدعم من عناصر وطنية محلية كانت تعارض استمرار هيمنة الغرب الاقتصادية، سلسلة من الاضرابات على امتداد الخليج، اعتراضا على الأوضاع السائدة في قطاع النفط. وتبع ذلك طرد عدد من الفلسطينيين من السعودية والعراق وليبيا والكويت. وبادرت الحكومات وشركات النفط المعنية الى التأكد من ان نسبة أكبر من عمال قطاع النفط تنتمي الى سكان البلد المضيف. وعلى سبيل المثال، جعل اتفاق عقد بين الحكومة السعودية وشركات النفط الأميركية سنة ١٩٥٧ الأولوية في التوظيف الى حاملي جنسية احدى دول الجامعة

العربية. وكان الأمر ينطوي على استثناء جميع الفلسطينيين الذين لم تكن لهم دولة. وفي الكويت، تم توقيع اتفاق مماثل بين الحكومة وشركات النفط. لكن، فيما يختص بالكويت، كان الأمير يحتفظ بحق اختيار اي شخص يرغب في توظيفه، ومن دون الالتفات الى ما إذا كان من حاملي جنسية احدى دول الجامعة. لذا، كان الوقع الممكن لمثل هذا الاتفاق أقل وطأة في الكويت.[١]

ولا جدال في ان قمع الاضرابات في أواسط الخمسينات، وما تبعه من طرد جماعي، قد أعاقا بروز التنظيمات العمالية من جديد، وذلك بسبب نضوب صفوف العمال وترهيب المرشحين للعمل. ومع ان الكويت كانت تتبنى سياسات ليبرالية نسبيا في بعض الميادين، فان التنظيم العمالي لم يكن تقليديا مشمولا في هذه السياسات. فالحركة النقابية الكويتية ظلت صغيرة وضعيفة بسبب طبيعة الاقتصاد المستند الى منتوج وحيد، وبسبب سياسة استيراد اليد العاملة على نطاق واسع.[٢]

تعود بدايات التنظيم العمالي في الكويت الى جهود أعضاء في حركة القوميين العرب. وكانت هذه الحركة في طليعة التنظيمات السياسية السرّية في الخمسينات. لكنها، كانت بالاضافة الى ذلك، تسعى لحشد جماهيري اوسع قاعدة، وذلك على شكل اتحادات للعمال اليدويين. واصبحت الكويت والجالية الفلسطينية هدفا مهما للتنظيم عند هذه الحركة منذ الخمسينات، بسبب ضخامة عدد العمال الفلسطينيين.[٣]

وفي أواخر سنة ١٩٥٩، بدأ الاهتمام بالتنظيم النقابي يبرز في أوساط اخرى. فقد بدأت لجنة قوامها ثلاثة من المستقلين، هم موسى البسيوني وفتحي راغب وعوني البطاش، بالقيام بزيارات غير رسمية الى أماكن التجمع العمالي الفلسطيني الكبرى، اي الى شركات فورد ومرسيدس وفيات وبيبسي كولا والبلدية ووزارة الأشغال العامة. وخلافا لحركة القوميين العرب، سعت هذه اللجنة لتنظيم موظفي الدولة والتكنوقراطيين، بالاضافة الى تنظيم العمال اليدويين. وقابل أعضاء اللجنة العمال، وناقشوا معهم مشكلاتهم بصورة غير رسمية، وحاولوا تحديد القادة الطبيعيين في جميع أماكن العمل. وفاتحت اللجنة هؤلاء «القادة» فيما بعد فعرضت عليهم فكرة إنشاء اتحاد عمالي فلسطيني.[٤]

وكانت فتح، التي مال هؤلاء المنظمون المستقلون اليها، لا تزال في بداياتها في أوائل الستينات. وبما انها كانت تفتقر الى جهاز سياسي منظم (خلافا لحركة القوميين العرب التي كان لها بنية هرمية منظمة)، وكانت سياستها هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، فقد كانت تمثل خطرا أقل. ولهذا السبب، سُمح لها بأن تنمو وأن تطوّر بالتدريج قاعدة واسعة من الدعم الشعبي غير الايديولوجي في الغالب. أما حركة القوميين العرب، بخلاياها السرية وخطها الثوري الأوضح، فقد كانت تواجه المشكلات باستمرار. وكان أعضاؤها موضع شك، وكانوا يُطردون بين الفينة والأخرى من الدول العربية بسبب نشاطهم السياسي. وفي سنة ١٩٦٢، بدأت فتح استقطاب أعضاء من الجالية الفلسطينية الأوسع.

وعمل أنصارها في الكويت في صفوف أعضاء الحركة العمالية الفلسطينية النامية لاقناعهم بأن يصبحوا أعضاء مساندين لتنظيم فتح السياسي، وإنْ لم يكونوا أعضاء كاملين فيه.

وفي نهاية المطاف، أُلِّف المجلس النقابي الفلسطيني الأول من أشخاص جنّدتهم حركة القوميين العرب، ومن أشخاص مستقلين، وكان المجلس يضم اثنين وثلاثين عضوا يمثلون جميع مواقع التوظيف الكبرى.[٥] وعقد المجلس أول مؤتمراته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣. وأرسلت كل شركة ممثلين عنها بنسبة عدد العمال الفلسطينيين فيها، فكان يحق لكل شركة فيها مائة عامل أو أكثر إرسال مندوبين اثنين، أما الشركات التي كان فيها أقل من مائة عامل، وأكثر من خمسين عاملا، فكان يحق لها ان ترسل مندوبا واحدا. وأشرفت لجنة محايدة على الانتخابات. ونجح المجلس في الوصول الى اتفاق يتعلق بالبرنامج التنظيمي، لكن الآراء السياسية المتضاربة عند الأعضاء منعت تحقيق إجماع إلا فيما يخص المبادىء السياسية البديهية التالية: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية؛ العمل الموجّه وطنيا لا طبقيا؛ القيادة الجماعية لا الفردية.[٦] وكان أول نشاطات فرع الكويت تنظيم تظاهرة احتجاج للعمال الفلسطينيين في شركة مرسيدس، الأمر الذي ادى الى صرف النقابي فتحي راغب من وظيفته.[٧]

وفي سنة ١٩٦٣ أيضا، بدأ النقابي الفلسطيني حسني الخَفَش يسعى لإنشاء اتحاد عام لعمال فلسطين (أنظر الفصل الخامس للاطلاع على تفاصيل إنشاء هذا الاتحاد). وكان الخفش يعمل من القاهرة، وبمساندة من الرئيس عبد الناصر. وكان يحاول إعادة تكوين حركة عمالية فلسطينية ضمن إطار ناصري. ولما وصلته أنباء النشاط التنظيمي العمالي في الكويت، انتقل الى الكويت في زيارة استمرت اربعة أيام. وكان بعض أعضاء مجلس العمال في الكويت مستعدا للالتحاق بالخفش فورا، بينما آثر بعضهم الآخر الانتظار ريثما تتحسن الأوضاع السياسية، اي حتى تحين الفرصة للالتحاق به والمحافظة على الاستقلال معا. وكان شرطهم لنيل دعمهم هو ان اتحادا كهذا يجب ألاّ يكون خاضعا لسيطرة اي حزب سياسي، وألاّ يتدخل في شؤون الدولة المضيفة. وعبّروا فعلا عن رغبتهم في تنسيق العمل مع اتحادات اخرى والالتحاق بالاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، لكن الخفش غادر الكويت من دون ان يقنعهم بأن يصبحوا أعضاء في اتحاد عام تقوده القاهرة.[٨] ولم يلتحق مجلس العمال الفلسطينيين في الكويت بالاتحاد العام لعمال فلسطين إلا سنة ١٩٦٤.

تختلف رواية حسني الخفش عن تطور الفرع في الكويت، الى حد ما، عن الرواية الواردة أعلاه. فهو يقول في مذكراته انه غادر بغداد قاصدا الكويت في ٧ حزيران/يونيو ١٩٦٤، وذلك كجزء من جولة يقوم بها لتنظيم العمال. ويزعم الخفش انه كان قد قابل في القاهرة قبل زيارته الى الكويت فايز فضه، وهو نقابي فلسطيني سابق نشيط من حيفا ومن سكان الكويت، وأن فضه وافق على تحمل مسؤولية تأسيس فرع الاتحاد العام في دولة النفط. لكن حين وصل الخفش الى الكويت سنة ١٩٦٤، لم يكن هناك بتاتا اي عامل آمن بفكرة

الاتحاد. لذا فقد حمّل نفسه مؤونة زيارة الجماعات لتوضيح الهدف من إنشاء الاتحاد العام للعمال. وفي ١٦ حزيران/يونيو ١٩٦٤ دعا العمال المهتمين الى اجتماع، وعيّنهم أعضاء لجنة تأسيسية. وتم أيضا تأليف هيئة إدارية تضم فايز فضه وياسر الكرمي وفايز الخفش. ونما عدد أعضاء الفرع بسرعة، بعد ان اضيف اليهم العمال الفلسطينيون في جزيرة فيلكا (وهي تقع على مقربة من الساحل الكويتي).[٩]

ان التناقضات الواردة في رواية وقائع الأيام الأولى من تنظيم الفرع في الكويت جديرة بالنقاش.[١٠] وعلى الرغم من ان ذكريات عوني البطاش وعلي قبعة التفصيلية غير متطابقة مع رواية الخفش، فان زعم الخفش بأنه لم يتم، عند مجيئه الى الكويت سنة ١٩٦٤، إنجاز اي شيء في سبيل تأسيس فرع يبدو غير ممكن. فالخفش نفسه، وفي خطابه أمام المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين الذي عُقد بعد ذلك التاريخ بعام واحد، أشار الى فرع الكويت على انه من اقوى الفروع.

ولعل ثمة تفسيرا يكمن في كلام الخفش أمام المؤتمر الأول للاتحاد العام بشأن فرع الكويت، حيث أشار الى ان الفرع قد حقق، إضافة الى منجزاته الأخرى، نتائج مرضية في مساعيه الرامية «الى حشد طاقات العمال وتوحيد كلمتهم».[١١] وهذا الكلام ينطوي على وجود خلافات في الماضي نجح الفرع في التغلب عليها.

واستنادا الى البطاش، والى المؤرخ الفلسطيني عبد القادر ياسين، كان الخفش يلتزم خطا مستقلا ـ ناصريا، الأمر الذي كان يضعه في أوائل الستينات في صفوف حركة القوميين العرب، او قريبا منها.[١٢] لكن البطاش يشير بالمقابل الى نمو شعبية حركة فتح في الكويت خلال تلك الفترة. ولم يكن الخلاف بين المنظّمين العماليين يدور في شأن فكرة التنظيم، بقدر ما كان يدور في شأن إطاره، اي في شأن المبادىء التي يستند هذا التنظيم اليها. ويصر البطاش على القول ان ارتباط الخفش بعبد الناصر ادى الى ابتعاد الكثيرين من العمال الذين خشوا سيطرة القاهرة على المنظمة العمالية. ولو ان الخفش وجد، حين وصوله الى الكويت مدعوما من القاهرة، ان العمال الفلسطينيين لم يكونوا مقتنعين بضرورة قيام منظمة عمالية فلسطينية استنادا الى الأُطر التي اقترحها هو، اولو ان الخلافات بين العمال بشأن هذا الموضوع شلّت اية جهود لاحقة، فلربما كان يعبر عن فزعه عندما زعم ان «شيئا لم يتم إنجازه».[١٣]

على الرغم من غياب الاجماع على التفاصيل، فثمة تيارات عامة تبرزها الوقائع. فقد شارك أعضاء في حركة القوميين العرب وآخرون من المستقلين لاحقا (ومنهم العديد ممن اصبح فيما بعد مساندا لفتح) في مساعٍ لتجنيد الوجود العمالي الفلسطيني الكثيف في الكويت. وبحلول سنة ١٩٦٣، كان العمالُ قد بدأوا انتخاب ممثلين عنهم. وبحلول سنة ١٩٦٤، اصبح مجلس العمال فرع الكويت في الاتحاد العام لعمال فلسطين، وقد أعلن نفسه آنذاك قاعدة من قواعد منظمة التحرير، يساندها ويخضع لخطها السياسي.

وقد أرسل الفرع في الكويت الى المؤتمر الأول للاتحاد العام في سنة ١٩٦٥ وفدا يضم اربعة عشر عضوا برئاسة امين الفرع فايز فضه. وفي خطاب أمام المؤتمر، أشاد الخفش بعمل فرع الكويت وأشار اليه كأحد اقوى فروع الاتحاد، وذلك بسبب حجم الطبقة العاملة الفلسطينية في الكويت، وبسبب كون هذه الطبقة مصدرا ممكنا من مصادر تمويل الاتحاد العام. وخص بكلامه فرع جزيرة فيلكا وأشاد بأعماله.[١٤] وتم انتخاب اربعة من أعضاء وفد الكويت لمقاعد المجلس الأعلى للاتحاد العام، بينما اختير اثنان، هما عادل ابراهيم حسن وصبحي حسين علي، للجنة الاتحاد العام التنفيذية التي تضم ثمانية أعضاء.[١٥]

وترأس فضه، وكان لا يزال امين سر للفرع، وفد الكويت الى المؤتمر الثاني للاتحاد في نيسان/إبريل ١٩٦٧. وكان الوفد يضم ثلاثة أعضاء هم فضه وفتحي راغب ومحمد نفاع، وستة أعضاء إضافيين كان منهم عوني البطاش.[١٦] وفي انتخابات الفرع سنة ١٩٦٩، كان راغب قد خَلَف فضه في أمانة السر. وبعد ذلك بقليل، انتخب أمينا عاما للاتحاد بعد تقاعد الخفش. وفي سنة ١٩٧١ اصبح عوني البطاش امين سر للفرع، وهو منصب ظل يشغله حتى سنة ١٩٧٤.[١٧] وخلفه في هذا المنصب حميد الفارس، ثم عبد الرؤوف العلمي الذي ظل في هذا المنصب طوال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧.

نشاطات الفرع

على الرغم من ان القانون الكويتي يحظر إنشاء نقابات غير كويتية، فقد حدث استثناء فيما يختص بالفلسطينيين. فالحكومة لم ترخّص للاتحاد العام لعمال فلسطين، لكنها تعامله كجزء من منظمة التحرير التي تقع مكاتبه في مقرها. وهناك اتفاق بين أعضاء الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب مؤداه ان الاتحاد العمالي للدولة المضيفة هو المسؤول عن شؤون العمال الفلسطينيين في تلك الدولة. ولا يمكن ان يكون للاتحاد العام لعمال فلسطين دور مباشر إلا إذا كان الخلاف قائما بين فلسطينيين اثنين. وبإمكان الفلسطينيين، وينبغي لهم في بعض الأحيان، ان يلتحقوا بالنقابات الكويتية، مثلهم في ذلك مثل سائر الأفراد غير الكويتيين، لكنهم لا يَنتخبون ولا يُنتخبون، ولا تمنحهم عضويتهم اية امتيازات، وهو ما يقلل من جاذبية الالتحاق بهذه النقابات.

وقد تنامى عدد أعضاء منظمة العمال من ٥٠٠ عضو سنة ١٩٦٠ الى ٣,٠٠٠ عضو سنة ١٩٦٣ والى ١٠,٠٠٠ عضو سنة ١٩٦٥، بعد ان اصبحت المنظمة فرعا من فروع الاتحاد العام لعمال فلسطين. وعند انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد العام سنة ١٩٦٩، كان فرع الكويت يضم ١١,٠٠٠ عضو. وعند انعقاد المؤتمر الرابع سنة ١٩٧١، كان يضم ١٤,٠٠٠ عضو. إلا ان الأعداد وحدها لا تشير الى مستوى نشاط الفرع. فالكثيرون من «الأعضاء» يجري تجنيدهم في زمن الانتخابات، وتنتهي مشاركتهم مع نهاية عملية

الاقتراع.[١٨] وقد أفاد الاتحاد سنة ١٩٨٦ ان عددهم وصل الى أكثر من ٣١,٠٠٠ عضو، منهم نحو ٥,٠٠٠ من الذين يُعتبرون ناشطين.[١٩]

وتمنح اشتراكات العضوية فرع الكويت اكتفاء ذاتيا. والفرع، وفقا للدور الذي رسمه الخفش واستنادا الى دستور الاتحاد العام لعمال فلسطين، مسؤول عن إرسال ٣٠٪ من وارداته السنوية الى صندوق الاتحاد العام. وقد كانت التبرعات المجباة من الأعضاء ومن أفراد ملتزمين تضاف فيما مضى الى اشتراكات الأعضاء، لكن تدهور الأوضاع الاقتصادية والحالة السياسية الفلسطينية العامة أديا الى تدني مستوى التبرعات.

وفي الكويت ذاتها، تُستخدم موارد الفرع في تمويل عدة مشاريع كبرى، منها برنامج «كفالة السيارات». فمن أجل منع الناس من الانتقال بسياراتهم (وهي عامة زهيدة الثمن في الكويت) الى خارج البلد بغرض بيعها، ينص القانون الكويتي على إيداع كفالة مقدارها ٥,٠٠٠ دينار كويتي (١٧,٠٠٠ دولار) لضمان عودة السيارات. وهذا القانون يؤثر في الكثيرين من العمال المغتربين الذين يقودون سياراتهم الى سوريا والأردن ولبنان لزيارة الأهل او للقيام بأعمال. ويعتبر مبلغ ٥,٠٠٠ دينار كويتي مبلغا كبيرا لا يملكه دفعة واحدة سوى قلة من العمال الفلسطينيين في الكويت. لذا يعمد الاتحاد الى دفع قيمة هذه الكفالة نيابة عن أعضائه، وتُسترد الكفالة بعد عودة السيارة الى الكويت.[٢٠]

أما احتياط المال المتبقي في الفرع، فيودع في صندوق للمساعدة تستخدمه لجنة الشؤون الاجتماعية لمساعدة ما بين ٥٠ و٦٠ عائلة من المحتاجين ولتقديم منح دراسية للمبرزين من أبناء أعضاء الاتحاد. (وهذه اللجنة، وقوامها أعضاء مخضرمون في الاتحاد، تعالج أيضا حالات خاصة يتراوح عددها بين ١٠ حالات و١٥ حالة شهريا، في سياق دورها الاضافي كوسيط في نزاعات عائلية او محلية او مالية). ولسوء الحظ، فان الكثيرين من افقر الفقراء هم من الذين جاؤوا من الضفة الغربية في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧، ولا تزال روابطهم بالضفة قوية. لذا فقد كانوا يترددون في طلب مساعدة الاتحاد العام لعمال فلسطين خشية ردات فعل السلطات الأردنية عند عودتهم الى الأردن، بحجة ارتباطهم بتنظيم تابع لمنظمة التحرير.[٢١]

يرى الاتحاد العام لعمال فلسطين التدريب العسكري والمشاركة في الكفاح المسلح من ابرز واجبات العمال. لذا، فان في الفرع، وعلى الرغم من بعده عن ساحة المعركة، مسؤولا عن التعبئة العسكرية. وقد حارب متطوعون من عمال الكويت الفلسطينيين في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ثم في لبنان في سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦، وفي لبنان مجددا في حرب سنة ١٩٨٢. ويقوم الاتحاد بدفع رواتب المتطوعين للقتال والمنتمين في الوقت نفسه الى فتح (من دون سواها)، وذلك بموجب اتفاق بين فتح والاتحاد.[٢٢] والأمر الذي لا يقل عن ذلك اهمية هو ان حكومة الكويت، وخلافا للحكومات العربية الأخرى، تسمح للرجال المتطوعين للخدمة العسكرية مع منظمة التحرير في الخارج بالعودة الى البلد.

وعلى الرغم من المشاركة العسكرية خارج الكويت، فان الاتحاد لم يتورط في الشؤون

الداخلية الكويتية، لذا، تربطه بحكومة الكويت علاقات طيبة. وما دامت مباني منظمة التحرير هي المستخدمة، فان وزارة الداخلية لا تطلب من الفرع الحصول على اذن خاص لاصدار مجلته وعقد الندوات والاشراف على المناسبات. ولم تورد الأنباء سوى خلاف واحد فقط مع الحكومة، وذلك سنة ١٩٦٩، عندما طرد عدد لا بأس فيه من أعضاء الفرع لمشاركتهم فيما وصف بأنه «نشاطات يسارية».[٢٣]

ولم يؤثر الانشقاق داخل فتح سنة ١٩٨٣، ولا الانقسام اللاحق داخل المنظمة، في شؤون الفرع الداخلية. واللافت للنظر هو انه بسبب هذه الأحداث اضطربت العلاقة باتحاد نقابات عمال الكويت، الذي كان في البدء، كما هي الحال بالنسبة الى الاتحاد العام لعمال فلسطين، تحت تأثير كبير من جانب حركة القوميين العرب. وخلافا للاتحاد (الذي ينحو الآن نحو فتح بأغلبيته العظمى)، يرتبط الاتحاد الكويتي ضمن الجالية الفلسطينية ارتباطا وثيقا بمناصري الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.[٢٤] وحين وقع الانشقاق داخل فتح سنة ١٩٨٣، فتّر الاتحاد الكويتي علاقاته بالاتحاد العام لعمال فلسطين، لكنه لم يتخذ موقفا رسميا من الصراع داخل المنظمة. وجاءت زيارة قيادة الاتحاد العام في الكويت ووفد من اتحاد الكويت الى سوريا لتبدد التعاطف الأولي مع المنشقين، وعادت العلاقات بين الاتحادين الى طبيعتها سنة ١٩٨٥.[٢٥]

ولا يكتمل البحث في الاتحاد العام لعمال فلسطين من دون ذكر فاعليته. فقد تضافرت عدة عوامل للحد من نشاطه. فبعض العمال الفلسطينيين في الكويت، مثلا، يفضل ألا يشارك في نشاط، ولا حتى الالتحاق بالاتحاد، خوفا من تعرض وظائفه للخطر من جراء اية مشاركة سياسية. وأرباب العائلات بصورة خاصة (وهم ذكور عادة) معرضون للخطر لأنهم مسؤولون حاليا عن عائلاتهم، ولأن طرد غير الكويتي يؤدي أيضا الى طرد عياله. وضيق الوقت عامل آخر يقيد مشاركة العامل مشاركة فاعلة. ولكل عضو من أعضاء الفرع وظيفة واحدة، وللكثيرين وظيفتان، فلا يملك بالتالي الوقت الكافي. وباستثناء فتحي راغب، النقابي النشيط الذي طُرد بعد الاضراب الأول، ليس للاتحاد موظفون متفرغون يتقاضون رواتب، فالعمل والوقت يتوفران على أساس تبرع اختياري بحت.

ان وجود حركة فتح في موقع السيطرة هو السبب الأكبر من أسباب مقدرة الاتحاد على الحفاظ على اي مستوى من النشاط. فالحركة تنظيم سياسي يجد قبولا جماهيريا وطنيا واسعا لدى الفلسطينيين. ولكي تبقى، فانها تتحاشى القضايا الداخلية الكويتية والتورط فيها. ويقول الكثيرون ان اي مسعى لتوسيع النشاط بالمعنى النقابي الحقيقي كان من شأنه ان يصطدم بالمصالح الكويتية المحلية حتما، وهو ما كان سيؤدي الى اغلاق الاتحاد منذ زمن بعيد. والحسنات الضئيلة الناتجة من هذا الأمر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعمالية قد سلبت، ولا ريب، بعض النشاط الممكن من الاتحاد. ومع ان نشاطات الاتحاد لا تبدو دينامية، فمن الممكن وصف برامجه (كبرامج فتح، وهي الجهة المهيمنة) بأنها تنحو نحو

المحافظة على الاستمرارية. ولربما كان ذلك هو الموقف الأصلح، نظرا الى المناخ السياسي الذي يعمل فيه.

النســـاء

يعتبر اتحاد المرأة، عامة، انه انشط المنظمات الشعبية الفلسطينية في الكويت، لكن بداياته لم تكن في احسن الأحوال تبشّر بالخير. فقد مضت خمسة أعوام بين إعلان قيام الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في القدس سنة ١٩٦٥، وبين تأليف لجنة تحضيرية لتأسيس فرع في الكويت سنة ١٩٧٠. وفي سنة ١٩٦٦، بدأت لجنة نسائية أعمالها من مكتب في مقر منظمة التحرير الفلسطينية، لكن عدد النساء الفلسطينيات في الكويت كان قليلا، وكان عدد أعضاء اللجنة أقل. وكانت صعوبة المواصلات ومعارضة الزوج من العوائق الرئيسية أمام الالتحاق بالعمل. كما ان سياسة تعيين القيادات (لا الانتخابات الشعبية) خلال حقبة الشقيري زعزعت تطلع هذه الفئة الى تمثيل جماهيري. لكن، في الوقت ذاته، كانت حركة فتح تجند أعدادا متزايدة من النساء اللواتي كن يعملن في القضايا السياسية العامة والقضايا النسائية، إلا ان الحركة لم تفتح مكتبا خاصا بالمرأة.[٢٦]

وبعد صعود نجم الفصائل في الفترة التي تلت سنة ١٩٦٨، قررت قيادة المنظمة الجديدة بعث النشاط في المنظمات الشعبية، ومنها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. وفي سنة ١٩٦٩، وتلبية لقرار صدر عن اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني الفلسطيني، زار وفد من أمانة اتحاد المرأة الكويت من أجل تأليف لجنة تحضيرية. وكان تأليف هذه اللجنة يمثل بداية حقبة جديدة لعمل المرأة الفلسطينية السياسي والاجتماعي والثقافي في الكويت.

برزت عند تأسيس الفرع مشكلة تتعلق بالأهداف. فقد كان رأي بعض النسوة ان على الاتحاد ان يلاحق هدفا سياسيا صرفا يتمثل في تنفيذ سياسة المنظمة. وشكك بعضهن في الطبيعة المحددة لمثل هذا الموقف، وكان الرأي ان على الاتحاد أيضا ان يخدم الجالية. وأدركت النسوة بالتدريج ان باستطاعتهن دمج العملين السياسي والاجتماعي في برنامج فاعل.[٢٧]

والتفت الفرع في البدء نحو حاجات الفدائيين. فقد جمعت النساء التبرعات المالية والعينية، وابتدأن برنامجا لارسال الرزم الى المقاتلين. وجمع أعضاء الجالية أشياء كالبيجامات والقمصان والجوارب والصابون. ووضعن في كل رزمة من المعونات ورقة كُتبت عليها عبارات التأييد، ثم شُحنت هذه الرزم لتوزيعها على الفدائيين في الأردن أولا، ومن ثم في لبنان.

وثمة حافز مهم لتنظيم المرأة جاء من مصدر غير منتظر في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧. فقد ورد أعلاه ان تدفق الفلسطينيين الى الكويت في نهاية الحرب حمل منظمة التحرير، بالتعاون مع حكومة الكويت، على فتح مدارسها الخاصة بها لاستيعاب جميع الأولاد الذين

اتوا وعائلاتهم من الضفة الغربية وغزة المحتلتين. وكان من المزايا غير المتوقعة لهذا البرنامج التربوي ان هذه المدارس اصبحت تُستخدم أماكن ملائمة لتجمع النساء الفلسطينيات للنقاش، ورفع مستوى الوعي، وعرض الأفلام.[٢٨]

ظلت النساء يستخدمن مكتبهن الأول في مجمّع ابنية المنظمة، لكن سلوى ابو خضرا، احدى انشط الأعضاء في الفرع، كانت قد فتحت روضة للأطفال في الطبقة الأولى من فيللا مستأجرة. وأصبحت الطبقة الثانية تستخدم بالتدريج من قِبل النساء لعقد اللقاءات. ولم يسعَ الاتحاد العام للمرأة للحصول على اذن خاص للتوسع على هذا النحو. فقد تم «الحصول» على الاذن ببساطة من خلال استعمال المبنى.[٢٩] ولا يزال مقر الفرع في طبقتين من فيللا لا تبعد كثيرا عن مجمع المنظمة، وإنْ لم تكن جزءا منه.

نشاطات الفرع

يرعى فرع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الكويت نشاطات ثقافية وخدمات اجتماعية على نطاق واسع. ومن محاور الاهتمام الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني، وخصوصا من خلال برنامج لانتاج المطرزات. وقد جمعت النساء نقشات وألوانا تقليدية ورتبتها في إضبارات تفصيلية مقسمة بحسب طراز كل منطقة وأسلوبها. كما جمعت مجموعة تضم أكثر من مائة ثوب فلسطيني في متحف صغير في مقر الاتحاد. وكما في سائر البلاد الأخرى، يمنح إنتاج المطرزات النساء دخلا إضافيا. لكن الأهمية الاقتصادية تتضاءل بالنسبة الى ما يقيمه هذا الانتاج من روابط بين النساء الفلسطينيات والاتحاد.[٣٠] والأمر الذي لا يقل عن هذا أهمية هو ان من شأن الفرصة التي تسنح للشبان والشابات لرؤية هذا التطريز التقليدي في المنزل ان تعزز روابط الأجيال الجديدة بتراثها الثقافي.

والى جانب برنامج التطريز، يرعى الاتحاد صفوفا للخياطة والطباعة للنساء والشابات ممن لا تسنح لهن الفرصة عادة لإيجاد عمل. ومنذ مدة قريبة، أنشأ الاتحاد صفوفا لمحو الأمية، واخرى لحياكة الصوف وتعليم اللغة الانكليزية إذا ما توفر الأساتذة والعدد الكافي من التلامذة المهتمين. ويرعى الاتحاد أيضا برامج للدروس الخاصة يتبرع بها طلبة جامعيون. وقد ساعد وجود مقر الاتحاد خارج مكتب منظمة التحرير في إزاحة عقبة كان يمكن ان تعيق هذه الأنشطة، اذ ربما وجد بعضهن إحراجا في حضور صفوف في بناية معظم موظفيها من الذكور. وتتميز الدروس التي يرعاها الاتحاد بأنها للنساء فقط، خلافا لمعاهد خاصة اخرى تضم صفوفها الرجال والنساء معا. وتتقبل العائلات بسهولة أكبر النشاط النسائي خارج المنزل إذا كان تحت رعاية الاتحاد، ولا سيما ان الاتحاد يؤمن باصات لنقل النساء الى هذه الصفوف وإعادتهن الى المنازل.

في أوائل الثمانينات، بادر الفرع الى إقامة برنامج تُمنح بموجبه عائلات فلسطينية

محتاجة مساعدات مالية شهرية. وتحدَّد الحاجة بعد دراسة دقيقة للوضع العائلي تقوم بها لجنة الاتحاد الاجتماعية. وبما ان المساعدة الشهرية التي يمكن للفرع تقديمها متواضعة (٢٥ دينارا كويتيا، او ٨٥ دولارا)، فان اتحاد المرأة يحاول مساعدة أفراد العائلة في العثور على عمل، ويتم ذلك أحيانا بتدريب النساء في صفوف الخياطة او الطباعة. وحين يزيد عدد العائلات المحتاجة الى مساعدات مالية عن الإمكانات المتاحة، يحيل الفرع هذه الحالات على لجنة الزكاة الكويتية تأمينا للمساعدة.

أما البرنامج الذي اكتسب الأهمية الكبرى، قياسا بما يقدمه الى الجالية وبالوقت الذي يكرسه الفرع له، فهو برنامج مساعدات الرسوم المدرسية. وكما أشرنا أعلاه في الفصل السادس، لا يحق لأولاد المغتربين ممن لم يكونوا في الكويت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، باستثناء قلة قليلة، التسجيل في المدارس الحكومية في الكويت.[٣١] وتبعا لذلك، فان ٥٠٪ فقط من الأطفال الفلسطينيين يُقبلون في المدارس الحكومية.[٣٢]

من هنا، فان إمكان تفشي الأمية في صفوف الأطفال من اهم المشكلات التي تواجه الجالية. وقد ابدت منظمة التحرير، وحتى عرفات نفسه، اهتماما خاصا بهذه المشكلة، وتولى اتحاد المرأة الدور الرئيسي في معالجتها. ففي سنة ١٩٨٣ – ١٩٨٤، دفع الفرع رسوم الدراسة لنحو ٢٠٠ – ٣٠٠ تلميذ.[٣٣] وفي سنة ١٩٨٥ – ١٩٨٦ ارتفع العدد الى ١٥٠٠ تلميذ. وفي سنة ١٩٨٦ – ١٩٨٧ استطاع ٣٠٠٠ تلميذ تقريبا دخول المدارس الخاصة بفضل مساعدة الاتحاد.[٣٤]

وحيث ان الفلسطينيين يميلون الى السكن في الضواحي نفسها، فقد سهّل هذا الأمر توسيع خدمات الاتحاد. فالناس يعلمون عن شؤون الخدمات المتاحة عن طريق الأصدقاء، ونساء الاتحاد يحددن العائلات المحتاجة من خلال زياراتهن الى أماكن سكن العائلات المعروفة بالحاجة. وتحيل المنظمة على النساء بعض الحالات الاضافية.[٣٥] وقد اكتسب برنامج المساعدة في دفع الرسوم شهرة واسعة الى درجة ان مقر الاتحاد يكتظ بطالبي المساعدة قبيل بداية العام الدراسي.[٣٦]

وعلاوة على برامج التدريب والتعليم، يرعى الاتحاد، الذي كان سنة ١٩٨٤ يضم نحو ١٨٠٠ عضو[٣٧] (لسن جميعهن من الناشطات)، المناسبات الاجتماعية أيضا. فحفلات العشاء الكبرى تجمع بين العائلات الفلسطينية وتعزز روابطها بالاتحاد. وتركز الحفلات هذه عادة على قضية سياسية معينة وتُستخدم لجمع الأموال التي تتيح دفع منح دراسية لطالبات بارزات يتابعن الدراسات العليا. ويرعى أيضا مهرجانا ثقافيا فلسطينيا سنويا، يدوم عدة أيام، ويشمل التطريز، والحرف اليدوية التقليدية من الأراضي المحتلة، والموسيقى، والمأكولات، والرقص، والأفلام.

وعلى الرغم من شهرة الغنى التي تتمتع الجالية الفلسطينية بها في الكويت، فان الفرع لا يملك فائضا من المال، وانما هو يعتمد على مصادر تمويل عدة. فهو يدير سوقا لبيع

البضائع التي يتبرع تجار محليون بها، بأسعار أقل كثيرا من أسعارها الحقيقية، لكن الأمر لا يتعدى كونه خدمة للجالية، لا مصدرا من مصادر التمويل. ويجني الفرع بعض المال من رسوم صفوف الخياطة والطباعة ومن بيع المطرّزات والمنتوجات الأخرى في المهرجان الثقافي السنوي. وأخيرا، يجبي الفرع بعض المال من اشتراكات العضوية وتبرعات الجالية، ومن مناسبات جمع الأموال من أجل برامج معينة.

تعتمد المشاركة في نشاطات الفرع على عدد من العوامل، منها أولا المواصلات. فمقر الفرع يقع في الجابرية، قرب مكتب المنظمة ومناطق حولّي – النقرة والسالمية، حيث يسكن الكثيرون من الفلسطينيين من ذوي الدخل المحدود او المتوسط. وقد أتاحت وفرة المواصلات من المكتب وإليه للكثيرات من النساء المشاركة، وهو ما لم يكن متيسرا لو كان الأمر مختلفا. كما ان المناخ السياسي السائد في الكويت منذ أعوام، وهو مناخ ليبرالي نسبيا، بالاضافة الى مضمون البرنامج الاجتماعي لا السياسي المكشوف، قد سهّل ولا ريب أعمال الفرع وتوسعه.

لكن ثمة عوامل لا تشجع المشاركة. وكما هو الحال مع العمال، فان أول هذه العوامل هو الوقت المتاح. فالعائلات الفلسطينية كبيرة الحجم إجمالا. لذا، فان النساء أسيرات المنزل في الكثير من الأحيان بسبب وجود الأطفال، او أسيرات العمل من أجل المساهمة في الدخل العائلي. وليس لدى مثل هؤلاء النساء وقت، او قد يكون لديهن وقت قصير فحسب، للتوجه الى أعمال الاتحاد. وينتمي معظم النساء اللواتي يتولين مناصب قيادية الى عائلات من طبقة اجتماعية عليا او من الطبقة فوق المتوسطة، وأولادهن كبار او اصبحوا على الأقل في سن تؤهلهم للذهاب الى المدارس؛ وحتى إذا كان لديهن أطفال صغار، فعندهن مربيات يقمن بالاعتناء بهم في المنزل. من هنا، فان هؤلاء النسوة يملكن من الوقت والحرية والاستقرار المالي ما يكفي للمشاركة في أعمال لا تدر ربحا خارج المنزل.

وتؤثر الاعتبارات السياسية أيضا في قرار المشاركة عند النساء. فبعضهن يرى ان مجرد المشاركة في الاتحاد قد يؤدي الى مشكلات سياسية في الكويت. وتخشى الكثيرات، في أغلب الأحيان، ردات فعل ممكنة من جانب السلطات الاسرائيلية او الأردنية لدى عودتهن، زائرات، الى الضفة الشرقية او الى الضفة الغربية او قطاع غزة. وثمة عامل آخر، لكنه ثانوي، وهو مدى التسيّس. فالنساء المسيّسات، وهن في العادة أقل عددا، يملن الى العمل مع الاتحاد في المدى الطويل، لكن غير المسيّسات ينحين نحو العطاء او المشاركة في إبان الأزمات الوطنية او الحالات الطارئة فحسب.

وعلى الرغم من القيود والعقبات، فقد اضحى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الكويت نشيطا جدا وناجحا في برامجه، وخصوصا في الثمانينات. ولا ريب في ان وجود عدد كبير نسبيا من النساء الفلسطينيات في الكويت من ذوات الدخل المضمون، واللواتي لديهن الوقت الكافي للمشاركة، هو عامل مهم. وما لا يقل عنه أهمية هو ما تتمتع القيادة به من فاعلية ومستوى نوعي. كما ان تقبّل الحكومة للعمل الاجتماعي، قياسا بالعمل السياسي

البحث، قد منح النساء حرية أكبر للتوسع. ثم ان الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعانيه أعداد متزايدة من الفئات الفلسطينية الأكثر فقرا قد خلق حاجات جديدة لم تكن الدولة مستعدة لتلبيتها، الأمر الذي ارغم الفلسطينيين انفسهم على التصدي لها.

وأخيرا، يشعر بعض النساء انه إذا جابهت الحركة الوطنية النكسات في المجال العربي او الدولي، كما هي الحال بلا شك منذ سنة ١٩٨٢، وانه إذا بدا الأمر في هذا المجال بلا طائل، فان للفلسطينيين في شتى أرجاء العالم العربي حاجات اجتماعية حقيقية وطارئة يمكن للنساء ان يتصدّين لها. وفي المجال ذاته، يُنظر الى جهود الاتحاد في سبيل إحياء الثقافة والحفاظ عليها على انها امور أساسية في النضال الفلسطيني الطويل الأمد، انّى تكن الأزمات الطارئة التي تأتي الأيام بها.

الفصل الثامن

آفاق التنظيم المتغيّرة: الاتحاد العام لطلبة فلسطين الاتحاد العام للمعلّمين الفلسطينيّين جمعيّة الهلال الأحمر الفلسطيني

كان المناخ السياسي الليبرالي نسبيا في الكويت، والتعاطف العام مع القضية الفلسطينية في الأوساط الكويتية والمغتربة، يرتديان اهمية حاسمة في تطور المؤسسات الفلسطينية المستقلة. ومع ذلك، فقد تداخلت عوامل اخرى لتضييق نطاق توسع بعض هذه المؤسسات. وفيما يخص الطلبة، فان سياسة «التكويت» ادت الى فرض نظام الحصص على عدد الطلبة الأجانب المقبولين في الجامعة. وكان لهذه السياسة ذاتها انعكاسات على المربّين؛ فالمعلمون يشكلون احدى أكبر الفئات المهنية الفلسطينية، لكن الأعداد المتزايدة من خرّيجي برامج تدريب المعلمين الكويتيين قد ضيّقت مجال توظيف غير الكويتيين. وأخيرا، وفيما يتعلق بجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فان توفير العناية الطبية من قبل الدولة مجانا، او بتكلفة زهيدة لسكان الكويت كافة، من مواطنين وأجانب، قد جعل العديد من خدمات الهلال في البلاد المضيفة الأخرى أمرا غير ضروري. من هنا، فان دور جمعية الهلال قد تقلص في الغالب حتى حدود جمع الأموال لفروعه الأخرى.

الطلبة

بدأت الجهود المبذولة لإنشاء فرع للاتحاد العام لطلبة فلسطين في الكويت سنة ١٩٦٨، بعد عام واحد من افتتاح جامعة الكويت. وأثمرت هذه الجهود سنة ١٩٦٩. وفي تلك الفترة كان عدد الطلاب في الجامعة ١,٧٦٣ طالبا فقط، لم يكن منهم سوى ١٩٢ طالبا من بلاد عربية خارج الخليج (ومنهم فلسطينيو جالية الكويت).[١] لذا، بدأ فرع اتحاد الطلبة نشاطه ببضع عشرات من الأعضاء فقط.

وكانت أولى الأزمات التي واجهت الفرع هي الأزمة التي طرأت بعيد إنشائه واتخذت شكل نزاع شديد في نوعية العضوية والتمثيل في الهرم القيادي للفرع.[٢] وينقسم أعضاء الاتحاد العام في الكويت الى فئتين، تضم الفئة الأولى طلبة جامعة الكويت وتضم الفئة الثانية

الطلبة «المنتسبين»، اي الذين ينتسبون الى جامعات في الخارج بالمراسلة ولا يسافرون اليها إلا لاجراء امتحاناتهم. ونشأ هذا النزاع، الذي كاد يؤدي الى شق الفرع، عن مسألة عضوية المنتسبين وأعدادهم التي تفوق الطلبة الآخرين كثيرا. وكان معظم المنتسبين يعمل في الكويت، لذا فقد كانت حجة طلبة جامعة الكويت انهم ليسوا طلبة بقدر ما هم عمال، ومن هنا، فعليهم الالتحاق باتحاد العمال. وبالاضافة الى ذلك، وعلى الرغم من ان المنتسبين أكثر عددا، فان نشاطهم في أعمال الفرع أقل كثيرا. ومع ذلك، نص الاتفاق الذي تم التوصل اليه عند تأسيس الفرع على ان يضم مجلس الفرع الاداري سبعة منتسبين واثنين فقط من جامعة الكويت. وهكذا، أُعطي الطلبة الذين ليس لهم دور ذو شأن في الاتحاد أغلبية الثُلثين في المجلس الاداري، وهو ما اعتبره طلبة جامعة الكويت أمرا مجحفا وغير مقبول.

لكن هذا لم يكن محور النزاع الحقيقي. فالسؤال الواقعي هو من سيسيطر على الاتحاد وكيف يحافظ على سيطرته هذه. وكان ثمة قضيّتان في الأمر، الأولى تتعلق بالطبيعة الديمقراطية العامة للاتحاد، اي فكرة استقلال الفرع عن المنظمات السياسية الخارجية، والثانية، وهي ترتبط بالأولى، تتعلق بالنزاع الأوسع بين التنظيمات. اذ كانت أغلبية المنتسبين من أنصار فتح، بل كان لفتح مكتب خاص لمساعدتهم. وكان بين طلبة جامعة الكويت أنصار لمعظم التنظيمات الفلسطينية الأخرى، مع ان الأغلبية كانت هنا أيضا تساند فتح. ومع ذلك، فان وجود أغلبية من المنتسبين في المجلس الاداري كان يضمن سيطرة فتح على الفرع، وهي سيطرة لم تشأ فتح ان تتخلى عنها.

وفي سنة ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ بدأت عملية تكيّف. فطالب الطلبة الفلسطينيون في جامعة الكويت بتأسيس فرع خاص بهم ومستقل عن الاتحاد العام للطلبة، على الرغم من ان دستور الاتحاد العام لا يسمح بإنشاء فروع في كل جامعة على حدة (يجب عدم الخلط هنا بين الفروع والفروع الثانوية). ولأجل تقوية مطلبهم، انفصل طلبة جامعة الكويت عن الفرع، وأنشأوا مجلسهم الاداري الخاص بهم. وحين وصل نبأ الانشقاق الى مقر الاتحاد العام في القاهرة، أرسلت اللجنة التنفيذية للاتحاد ممثلين عنها لتحري الأمر. وناقش طلبة جامعة الكويت الموفدين في شأن المطاليب القاضية بأن يلتحق المنتسبون بفروع الاتحاد العام القائمة في بلادهم، حيث جامعاتهم المختلفة، لا في بلد إقامتهم (اي في الكويت).

وبعد نقاش طويل، تم التوصل الى حل وسط يقضي بزيادة تمثيل طلبة جامعة الكويت في المجلس الاداري الى خمسة مقاعد، وبخفض تمثيل المنتسبين الى اربعة مقاعد. وتم التفاهم على ان يتولى المؤتمر السابع للاتحاد العام (الذي عقد في تموز/يوليو ١٩٧٤) مناقشة هذه المشكلة. وفي الواقع، صوّت هذا المؤتمر على خفض عدد ممثلي المنتسبين الى مقعدين فحسب، مما أتاح لطلبة جامعة الكويت سبعة مقاعد في المجلس الاداري.

وفي الفترة التي تلت، تلقت فتح ضربة اخرى في ميدان السياسة الطالبية. ففي بلاد الشتات كلها، شهدت الفترة التي تبعت حرب سنة ١٩٧٣ صراعا بين فكرة الحل السياسي،

او الحل المبني على المفاوضات، للقضية الفلسطينية، والدعوة التقليدية الى الكفاح المسلح. وبدأت الخلافات بين الفصائل تتجلى في الكويت في برامج الجبهات داخل الاتحاد العام في ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤. ففي انتخابات سنة ١٩٧٣، حصلت الجبهة التقدمية (المساندة للجبهة الشعبية، والمعارضة للحل السياسي) على مقعدين، لكنها حصلت في ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ على خمسة مقاعد، وسيطرت بذلك على الفرع. وكان موقفها قد تعزز أيضا بسبب نمو الآراء المختلفة داخل فتح، انعكاسا للأوضاع السائدة في الميدان السياسي الرئيسي، اي في لبنان.[٣]

وشهدت الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٧٧ نموا لجماعة نسائية منظمة ونشيطة داخل الاتحاد. وكان العامل الموحّد لهذه الجماعة شيرين عبد الرازق، وهي طالبة طُردت من الجامعة الأميركية في بيروت بعد إضرابات طالبية واسعة النطاق في ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤. وبعد عودتها الى الكويت لمتابعة دراستها الجامعية، بدأت تنظيم الطالبات في كلية البنات في كيفان. وبعد عمل شاق، تم تشكيل نواة من الطالبات النشيطات اللواتي وصل نفوذهن الى الحد الذي ارغم قيادة فتح الطالبية على مشاورتهن. وكانت الطالبات مسؤولات الى حد بعيد عن عودة فتح الى موقع السلطة سنة ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦، بعد انتخاب محمد جابر رئيسا جديدا لفرع الاتحاد في الكويت. وظلت الطالبات يمثّلن قوة لا يستهان بها حتى تخرُّج النواة النشيطة منهن سنة ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨.[٤]

تبعت هذه الفترة من الجدل والخلافات أعوام عدة من الانكفاء الاجباري. وفي سنة ١٩٧٨، ادت الاضطرابات في صفوف الطلبة الكويتيين، والتي بلغت الذروة في شجارات داخل الحرم الجامعي، الى دفع الحكومة الى تجميد جميع النشاطات الطالبية. ورُفع هذا التجميد سنة ١٩٧٩، لكن لم يسمح إلا لاتحاد طلبة الكويت بأن يستأنف نشاطه. وعاد الاتحاد العام لطلبة فلسطين الى العمل مجددا، لكن خارج الحرم الجامعي. فقد كان يُسمح له بأن ينظم النشاطات انطلاقا من الحرم الجامعي، لكن النشاطات نفسها لا تمارس إلا في مقر منظمة التحرير. وفي بعض الحالات، كان في وسع الاتحاد العام ان يعمل من خلال الجمعيات الطالبية التابعة لكليّات الجامعة. وكان مدى النشاط محدودا، لكن الجمعيات هذه كانت قادرة على حجز قاعات المحاضرات ودعوة الخطباء على الأقل. لكن منذ سنة ١٩٨٥ تم حظر حتى هذه الأمور، كما حُظرت الملصقات الطالبية، وهي «جرائد الحائط» الشهيرة التي كانت جزءا مهما من السياسة الطالبية، وسائر أنواع المنشورات الطالبية داخل حرم الجامعة.[٥]

وطرأ على الفرع تحد أكثر جدية سنة ١٩٨٠، واتى التحدي من اليمين الاسلامي هذه المرة. ففي المؤتمر العام للاتحاد العام الذي عقد في سوق الغرب بلبنان سنة ١٩٧٨، تقرر، ولأول مرة، ان يلتزم الاتحاد الميثاق الوطني الفلسطيني. وقبيل سنة ١٩٧٨، كان دستور الاتحاد العام ينص على ان الاتحاد «قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية» وليس «قاعدة من

قواعد منظمة التحرير الفلسطينية». وكان الطلبة الفلسطينيون من ذوي المنحى الأصولي الاسلامي يعارضون الميثاق لأسباب عدة، منها: نوع الثورة التي يطالب بها، والطبيعة العلمانية للدولة المنشودة، وحصر التمثيل بمنظمة التحرير.

كان التيار الاسلامي في الكويت قويا بما يكفي للانسحاب من الاتحاد (وخصوصا ان هذا التيار كان سائدا أيضا في اتحاد طلبة الكويت، الذي تلقى الأصوليون الفلسطينيون منه الدعم المعنوي والمادي). وفي سنة ١٩٨٠، تم تأسيس رابطة منفصلة باسم رابطة الطلبة المسلمين الفلسطينيين، تضم ثمانين عضوا سابقا في الاتحاد العام لطلبة فلسطين (من إجمالي عضوية الفرع البالغ عددها نحو ٧٩٠ عضوا).[٦] ووضعت الرابطة دستورا لها، وفتحت مكتبا، وبدأت تعقد مؤتمرات سنوية. وكان أعضاؤها نشيطين، لكن عددهم لم يتجاوز عدة مئات قط، حتى في ذروة نشاطها.[٧] وعلى الرغم من ان هذه الجماعة المنشقة استقطبت الكثير من الاهتمام في بادىء الأمر، فقد أخذت اهميتها تتضاءل. ومع ان نشاطها الاعلامي لا يزال مستمرا، فهي لم تنجح قط في توفير خدمات حقيقية للطلاب. وقوتها نابعة من الأموال التي تردها من المتعاطفين معها من الكويتيين والفلسطينيين. ومع حلول سنة ١٩٨٦، بدا التيار الاسلامي بين أعضاء اتحاد طلبة الكويت انه قد بلغ ذروته، وبدأ الانحدار. ومع انه حصل على الأغلبية في انتخابات الطلبة، فان فرصته للفوز تضاءلت.[٨] وبما ان مستقبل رابطة الطلبة المسلمين الفلسطينيين يرتبط ارتباطا وثيقا بقوة التيار الأصولي في صفوف الطلبة الكويتيين،[٩] فان استمرار الانحدار الذي بدأ سنة ١٩٨٦ لا يبشر مستقبل الرابطة الاسلامية بالخير.

وبالاضافة الى التحديات السياسية الداخلية المفصّلة أعلاه، واجه الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الكويت مشكلات اخرى. فالضغط الذي تمارسه الدولة، بل وتمارسه منظمة التحرير حين تبرز حاجتها الى تحسين علاقاتها بالحكومة الكويتية، قد أعاق النشاط الطالبي. والأمر الأهم في المدى البعيد هو نظام الحصص في الجامعة. فالعدد المحدد من المقاعد المتاحة للفلسطينيين في الجامعة، وما يواكبه من سياسة إعطاء الأفضلية في القبول للكويتيين، قد جعلا الكليات التي تتمتع بسمعة عالية (ككليتي الطب والهندسة وسواهما) مغلقة في وجه غير الكويتيين في واقع الحال.[١٠]

وعلى الرغم من ان إمكانات التجنيد والتعبئة في صفوف الطلبة الثانويين، وهي إمكانات تتمتع رابطة الطلبة الثانويين الفلسطينيين بها (أنظر أدناه)، ما زالت مرتفعة، فان الأوضاع السياسية السائدة، وخصوصا بالنظر الى حل مجلس الأمة الكويتي في تموز/يوليو ١٩٨٦ وما تبع ذلك من تقييد للصحافة وبعض الحريات الأخرى، لا تبشر بالخير بالنسبة الى توسع الاتحاد العام لطلبة فلسطين.

نشاطات الفرع

كما أشرنا في بداية هذا الفصل، فان عدد الطلبة الأجانب المسجلين في جامعة الكويت قد حُدد بنسبة ١٠ ٪ من مجموع الجسم الطالبي. ويمثل طلبة الجالية الفلسطينية في الكويت، تقليديا، أغلبية هؤلاء الطلبة الأجانب. وعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٨٦ شغل الفلسطينيون ٢٠٠ مقعد من أصل ٢٧٦ مقعدا مخصصا لأجانب. ولم يكن مقدرا ان يكون لنظام الحصص هذا مثل ذلك التأثير، فيما لو كانت المراكز التقليدية للتعليم الفلسطيني، وخصوصا مصر، لا تزال مفتوحة أمامهم. وقد تفاقمت المشكلة بسبب قيام الجامعات العربية الأخرى بخفض عدد الأماكن المتاحة للطلبة الأجانب. وتبعا لذلك، اصبحت المشكلة بالنسبة الى الفلسطينيين في الكويت من الحدة بحيث ان الاتحاد العام لطلبة فلسطين افتتح مكتبا خاصا للبعثات الدراسية والمنح، للمساعدة في توفير المقاعد لطلبة الجالية في الجامعات العربية والاسلامية والاشتراكية. كما خصص الاتحاد أموالا محدودة لمساعدة الطلبة المتفوقين الذين يدرسون في الخارج.[١١]

وفيما يختص بالطلبة المقبولين في جامعة الكويت، يرعى فرع الكويت في الاتحاد العام نشاطات تشابه تلك القائمة في فروع الاتحاد العام الأخرى، ومنها إرشاد الطلبة الجدد، وإقامة ندوات منتظمة لمناقشة موضوعات ثقافية وسياسية، وتأليف فرق رياضية، وإصدار مجلة، وتنظيم رحلات جماعية، وتأسيس منظمة للكشافة، وإحياء حفلات تركز على التراث الثقافي الفلسطيني. وتلبية لحاجات الطلبة اليومية، يساعد الفرع الطلبة الجدد على التأقلم مع الحياة الجامعية، ويمارس ضغوطا لتحسين المناخ التربوي. ولديه لجنة لشؤون الطلبة تتولى مسؤولية التدقيق في طلبات الطلبة الذين هم بحاجة الى العون المادي لشراء الكتب ومصاريف اخرى. ولا تستوفي الجامعة رسوما تعليمية.

وبما ان اشتراكات عضوية الاتحاد رمزية، فان للتبرعات الدور الأهم في تمويل الاتحاد. والمورد الأساسي للمال هو الحفلة الطالبية السنوية التي تدوم اربعة أيام. وكان قد حضر إحداها في الماضي جمهور وصل عدده الى ثمانية آلاف شخص. لكن الهدف الأكبر من جمع الأموال لم يكن مرة للاستهلاك المحلي، بل لدعم الفدائيين، حيث يرسل معظم الأموال والأغراض المجموعة الى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، مع ان الفرع يحدد، من حين الى آخر، بعض المدارس او المشاريع المعينة فيموّلها.[١٢]

ويطغى على هذه الأوجه الاجتماعية والثقافية من نشاط الفرع «الجانبُ السياسي الأكثر أهمية» من عمل الاتحاد العام للطلبة، على حد قول أعضاء سابقين. ويتميز فرع الكويت بوجود كتل سياسية، وهي جماعات تخوض الانتخابات بلائحة مرشحيها وبرامجهم، لكن ليس تحت اسم التنظيم الذي ينتمون اليه. وعلى سبيل المثال، فان لفتح كتلة داخل الاتحاد اسمها «شباب الثورة»، في حين ألّف أنصار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «الكتلة التقدمية».

ولم يكن للجبهة الديمقراطية كتلتها حتى سنة ١٩٧٩. ولا يخفى ان كل كتلة من هذه الكتل تنتمي الى تنظيم معين، لكن لا يُعترف بالأمر رسميا لأسباب امنية، اذ ان عدم الكشف عن وجود روابط سياسية رسمية يعني في الغالب متاعب أقل مع السلطات الكويتية. وفي الواقع، فان الكتل هي بمثابة جسر بين التنظيمات والفرع، ولكل منها قيادتها وبرنامجها، بالاضافة الى قيادة الفرع.

ويشمل البرنامج السياسي للاتحاد الندوات والمناقشات المنتظمة. ويصدر المجلس الاداري للفرع البيانات السياسية، كما تفعل الكتل السياسية داخل الاتحاد. لكن اهتمام أعضاء الاتحاد لم ينحصر في اتخاذ المواقف السياسية، بل تعداه الى المشاركة، تحت رعاية الاتحاد العام، في التدريب العسكري في سوريا ولبنان، والقتال في الحرب الأهلية اللبنانية التي سقط فيها بعض أعضاء الفرع.[١٣] وقد تكون الكويت بعيدة عن ساحات المعارك، لكن الطلبة لا يعتبرون انفسهم بعيدين عنها. من هنا، فان طبيعة عمل الفرع السياسي ومداه، والتنافس الجاري داخله، قد عكست تقليديا التطورات على الساحة الرئيسية، اي الأردن او لبنان.[١٤]

وبما ان الاتحاد العام لطلبة فلسطين لم يحصل قط على اذن رسمي، فقد استطاعت الحكومة «إقناع» الطلبة بالمحافظة على الهدوء كلما ظهرت المشكلات داخل الجالية الفلسطينية او في الجامعة، كما حدث سنة ١٩٧٥ بخاصة، حين عارض الفلسطينيون اتفاق فك الاشتباك الثاني في سيناء بين مصر واسرائيل، او سنة ١٩٧٦، حين ادى التدخل السوري في لبنان الى مواجهة مباشرة مع المقاومة الفلسطينية. وفي كلتا الحالتين، لم تكن الحكومة تخشى فقط وقع هذه الأحداث على الجالية الفلسطينية، بل كانت تخشى أيضا إمكان ان يؤدي سخطها الى أعمال شغب يقوم بها الطلبة الكويتيون انفسهم. وقد فرضت اهتمامات الأمن الداخلي عقد جلسات استجواب منتظمة لبعض الطلبة النشيطين، واتخاذ إجراءات طرد بين الحين والآخر.

وعلى الرغم من ان فرع الاتحاد في الكويت لم يواجه على امتداد تاريخه سوى القليل من العقبات، فان العلاقات الطيبة باتحاد طلبة الكويت كانت، ولا تزال، أمرا أساسيا، لأن ذاك الاتحاد هو الوحيد المرخص به رسميا. وقد اعتمد الفلسطينيون، الى حد ما، على الطلبة الكويتيين الذين لديهم ميزانية مالية، لرعاية المناسبات رعاية مشتركة، ولتسهيل الوصول الى التسهيلات الجامعية. وفي الواقع، لا يستخدم الفلسطينيون هذه التسهيلات رسميا إلا بعد الحصول على كتاب موافقة من اتحاد طلبة الكويت. ومكتب الاتحاد العام عبارة عن غرفة صغيرة ضمن مجمّع منظمة التحرير. ولولا إمكان استعمال التسهيلات الخارجية، لقيد هذا الحجم الصغير نشاطات الفرع تقييدا شديدا. لقد كانت العلاقات بين الاتحاد العام لطلبة فلسطين واتحاد طلبة الكويت جيدة، حتى بروز التيار الاسلامي بين طلبة الكويت، ودعمهم، فيما بعد، لرابطة الطلبة المسلمين الفلسطينيين المنشقة. وكان الطلبة الفلسطينيون يحظون بتضامن الطلبة

الكويتيين. وقد شارك الطرفان في مختلف الأنشطة السياسية والاجتماعية، وخصوصا خلال الحملة الناجحة التي قادها اتحاد طلبة الكويت في أواسط السبعينات لإنهاء سياسة الفصل بين صفوف الجنسين في الجامعة.

قبل الانتهاء من هذا الفصل، تجدر الاشارة الى ان النشاط الطالبي الفلسطيني في الكويت لا يقتصر على الميدان الجامعي. فنشاط الاتحاد العام لطلبة فلسطين وتأثيره يتضاعفان مرات عدة من خلال الاهتمام بالمنظمات الكشفية للصبيان والبنات معا، ومن خلال تعاونه مع المنظمة المساعدة له في الثانويات، اي رابطة الطلبة الثانويين الفلسطينيين، التي أُسست مع الاتحاد العام وكانت تضم سنة ١٩٨٦ بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف عضو في المدارس الخاصة والحكومية، قياسا بنحو ألف عضو في الاتحاد العام.[١٥] وترعى الرابطة أنشطة مماثلة للأنشطة التي يرعاها الاتحاد العام، لكنها توجهها الى جمهور عريض من الطلبة الثانويين.

ولما كانت الرابطة تُعنى بهذا العدد الضخم من الشباب الفلسطيني، فقد قامت بدور الوسيط في تطوير علاقات قوية بين الاتحاد العام والجالية. ومن الدلائل على اهميتها ان الضغط الحكومي على النشاط الطالبي يركّز أحيانا على الرابطة، لا على الاتحاد العام، وسبب ذلك، ربما، هو ان الرابطة تضم عددا أكبر. وبالنظر الى ان نظام الحصص يحد من إمكان الاتحاد العام للتوسع والتأثير في المستوى الجامعي، فقد اصبحت الرابطة الوسيلة الأولى للتسييس والتعبئة السياسية في صفوف الشباب الفلسطيني في الكويت.[١٦]

المعلمون

كان التعليم في مقدم الأمور التي سعت الكويت للالتفات اليها بعد قيام شركة نفط الكويت بحفر أول بئر للنفط بشّرت بازدياد عائدات الدولة. وقد تم سنة ١٩٣٦ تأسيس مجلس المعارف الذي طلب الى مفتي القدس الحاج امين الحسيني إرسال معلمين. وفي السنة نفسها، سافرت الى الكويت أولى بعثات المعلمين الفلسطينيين، وكانت مؤلفة من احمد شهاب الدين، ومحمد جابر حديد، وخميس نجم، ومحمد المغربي. وكان المجلس يطلب المعلمين من فلسطين بسبب وجود كلية المعلمين في القدس، وبسبب تزايد اهتمام الكويتيين بفلسطين الذي غذته الثورة الكبرى سنة ١٩٣٦.[١٧]

وكان في الكويت آنئذٍ مدرستان فقط، كانت إحداهما داخل سور المدينة وتعرف باسم المباركية، وكانت الأخرى، في الأحمدي الى الجنوب. وكان مجموع التلامذة المسجلين ٦٠٠ تلميذ. وكان لوصول اربعة معلمين من فلسطين وقع بالغ، اذ ان أعضاء المجلس، ومعهم التلامذة، ذهبوا الى الحدود الكويتية ـ العراقية لاستقبالهم. وقد أُنزل المعلمون في دار الأمير خلال أيام إقامتهم الأولى. وفي السنة التالية، جاءت معلمتان فلسطينيتان للتعليم في

مدرسة للبنات. وفي كل عام، كان يأتي عدد من المعلمين الجدد، الذين كانوا من الفلسطينيين عادة، للالتحاق بالجهاز التربوي الكويتي المتنامي.[١٨]

بيد ان تزامن اقتلاع الفلسطينيين من ارضهم مع تزايد الثروة النفطية واهتمام الكويتيين بالتعليم سنة ١٩٤٨ هو الذي اتى بأعداد كبيرة من الفلسطينيين الى الكويت. وفي الواقع، بات توظيف الفلسطينيين في الكويت بمثابة واجب قومي.[١٩] وكان التعليم بالنسبة الى الفلسطينيين الذين بلغوا سن الرشد بعد النكبة مهنة فيها الكثير من الجاذبية: فقد كانت مهنة رائجة ومتنقلة ومطلوبة في جميع أرجاء العالم العربي، وخصوصا في دول النفط الفتيّة في الخليج. وتبعا لذلك، اصبح المعلمون يشكّلون الفئة المهنية الكبرى بين الفلسطينيين على امتداد الشتات.[٢٠]

وعلى الرغم من ارتفاع عدد المعلمين، فان مؤسسي منظمة التحرير لم يركزوا اهتمامهم على الحاجة الى تجنيد الفلسطينيين بحسب المهن إلا سنة ١٩٦٤. وكان في الكويت آنئذٍ نحو ٢,١٠٠ معلم فلسطيني، هم نصف مجموع المعلمين في الكويت.[٢١] وهكذا تم تنظيم المعلمين في فرع. واتصل مؤسسو الفرع بالمعلمين من خلال المدارس التي كانوا يعملون فيها، ودعوهم الى المجيء الى مكتب منظمة التحرير. وهناك اختير خمسة وعشرون ممثلا بانتخابات مباشرة. لكن لم يكن للفرع عقيدة سياسية موحّدة يسترشد بها آنئذٍ،[٢٢] وكان بحاجة الى أعضاء حاجته الى النشاط المطلوب للانخراط في شؤون الجالية.

وحين تبدلت طبيعة المنظمة وتكوينها في اتجاه المزيد من التنظيم الجماهيري الذي تقوده المنظمات الفدائية، لم يشارك في أعمال الفرع سوى حفنة من الأعضاء الأصليين. فقد كان بعضهم قد احتل مركزا أعلى في مكان عمله، وبات حريصا على ألا يعرض مركزه للخطر من خلال ارتباطه بالوجه الجديد لمنظمة التحرير بعد سنة ١٩٦٨. وكان بعضهم الآخر ينتمي الى طبقات جعلتهم أقل تعاطفا مع المنظمات الفدائية.[٢٣]

وفي سنة ١٩٦٩، عمدت دائرة المنظمات الشعبية التابعة للمنظمة، وكانت برئاسة فاروق القدومي، الى بث الحياة مجددا في المنظمات الشعبية القائمة، وقامت بتأليف لجنة تحضيرية لإنشاء اتحاد عام للمعلمين الفلسطينيين، وزارت البلاد العربية التي فيها أعداد كبيرة من المعلمين الفلسطينيين، لمساعدتهم في تأسيس فروع للاتحاد. وحين فتح الاتحاد العام للمعلمين فرعا في الكويت، كان الاقبال عليه شديدا من جانب أغلبية المعلمين الفلسطينيين.

رعى الفرع، منذ إنشائه، ندوات منتظمة تتعلق بمختلف الموضوعات السياسية والثقافية والاعلامية، كجزء من جهوده لتعزيز الوعي السياسي بين المعلمين. ونظم أيضا حفلات للترفيه وجمع الأموال ومهرجانات من أجل تعميق الوعي السياسي. ولا تُخصص الأموال التي يجمعها الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في هذه المناسبات، وغيرها من المناسبات، لدعم أنشطته الداخلية أولا، وإنما لمساندة «صامد» (وهي مؤسسة معامل أبناء شهداء فلسطين)؛ وتطوير مؤسسات مختلفة في مخيمات اللاجئين؛ وشراء الحاجات الأساسية، كالأغطية والثياب،

وتوزيعها في المخيمات وعلى المقاتلين.

وكما هي الحال مع الاتحاد العام لعمال فلسطين، ليس في وسع المعلمين الفلسطينيين استخدام الضغط بمعزل عن سائر المعلمين. لذا، فقد ظل الجانب المهني من برنامج الفرع هزيلا. وكان مؤسسو الفرع يأملون بأن تنفذ منظمتهم في وقت لاحق برنامجا للتأمين الاجتماعي، لكن، على الرغم من تكرر المحاولات، لم يلتحق بهذا البرنامج سوى عدد ضئيل من المعلمين. ومن أجل جمع المال، يحتاج الاتحاد العام للمعلمين الى موظفين دائمين يتقاضون رواتب، وهو ليس لديه مثل هؤلاء الموظفين. وثمة عائق آخر يتمثل في سياسة وزارة التعليم الكويتية التي تقضي بحسم مبالغ من رواتب جميع المعلمين كل شهر. وهذه المبالغ توضع في صندوق موظفيها هي. ولسوء الحظ، لا يعود ذلك على المعلمين غير الكويتيين بأية فائدة.[٢٤]

ان اهم التطورات التي تؤثر في مستقبل الفرع هي التطورات النابعة من سياسات «التكويت». ومنذ أوائل السبعينات، بدأت معاهد تدريب المعلمين وجامعة الكويت تخريج نحو ٢٠٠ كويتي سنويا. والأفضلية في التعيين هي، طبعا، للكويتيين. ومع ان العدد المطلق للمعلمين الفلسطينيين العاملين في الكويت قد ازداد على مر السنين، فان وتيرة الازدياد تتناقض، كما تتناقض نسبة الفلسطينيين قياسا بالمعلمين الكويتيين. ففي سنة ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ كان هنالك ٢,٧٣٣ معلما فلسطينيا يمثلون ٤٨,٧ ٪ من المجموع. وفي سنة ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ ازداد العدد الى ٣,٠٣٢ معلما، لكن هذا الرقم لم يمثل سوى ٣٣,٦ ٪ من المجموع. وفي سنة ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ كان عددهم ٤,٩٤٦ معلما، لكنهم كانوا ٢٥ ٪ فقط من مجموع المعلمين في الكويت.[٢٥] والكثيرون من المعلمين الذين جاؤوا الى الكويت في الفترة الأولى سوف يتقاعدون قريبا. لذا، فان العدد المطلق سينخفض أيضا من دون شك. والعلاقات بين اتحاد المعلمين الكويتيين والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين كانت، ولا تزال، طيبة. لكن استبدال المغتربين بالوطنيين بالتدريج يعني ان الفرع الذي كان عدد أعضائه سنة ١٩٨٢ أكثر من ٥,٠٠٠ عضو[٢٦] سيواجه مستقبلا تتضاءل العضوية فيه.

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

لم يضطر الفلسطينيون الى فتح مستشفيات وعيادات خاصة بهم في الكويت، كما فعلوا في أماكن اخرى في العالم العربي، وذلك بسبب العناية الطبية العالية المستوى والمجانية، او الزهيدة التكلفة، التي تقدمها حكومة الكويت الى جميع السكان من مواطنين وأجانب على حد سواء. كما ان بُعد الكويت عن ميدان المعارك منع استخدامها قاعدة عسكرية لحركة المقاومة، فانتفت الحاجة الى العناية الطبية الطارئة والأولية التي يحتاج الفلسطينيون اليها حاجة ماسة في لبنان، بسبب تعرضهم لاعتداءات عسكرية متكررة. وقد تم إنشاء فرع الهلال

الأحمر الفلسطيني في الكويت بموجب قرار صدر عن منظمة التحرير في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩.[٢٧] وفي البدء، كان الفلسطينيون في الكويت يرون في دفع رسوم عضوية الهلال نوعا من الهبة او التبرع، لا التزاما بالعمل. لذا، سرعان ما بلغ عدد أعضاء الفرع ٥,٠٠٠ «عضو». وفي سنة ١٩٨٤ كان للفرع ٥٥٠ عضوا عاملا (تمييزا من الأعضاء الذين يدفعون رسوما) ينتمون الى بيئات مهنية واجتماعية ـ اقتصادية مختلفة.

يعمل الهلال الأحمر الفلسطيني في الكويت، خلافا لعمله في أرجاء الشتات الأخرى، في جمع التبرعات بصورة أساسية، وذلك على شكل أموال او اغذية او ألبسة او ادوية او معدات، لمساعدة الفروع «المستهلكة»، اي فروع لبنان والأردن وسوريا. ويشمل عمله أيضا مساعدة الأراضي المحتلة. وهو، على سبيل المثال، يسوّق منتوجات تقليدية من الضفة الغربية، كجزء من برنامج يهدف الى تمكين الفلسطينيين تحت الاحتلال من ايجاد مورد إضافي للرزق خارج سوق العمل الاسرائيلي، حتى لا يصار الى سحب الاسرائيليين من أماكن الانتاج وتوجيههم الى أماكن القتال. ويبيع الهلال هذه المنتوجات، وغيرها مما ينتجه هو، في معارض سنوية تهدف الى التعريف بالتراث الثقافي الفلسطيني. كما يرسل الهلال شحنات الألبسة الى مخيمات اللاجئين في الأراضي المحتلة. وكثيرا ما يصبح مقره مركزا لتخزين وتوضيب الألبسة التي تكون موجهة الى الضفة الغربية.

ومن برامج الهلال الأخرى، دورات تدريب للتوعية الصحية والاسعاف الأولي، غايتها رفع مستوى الوعي الصحي العام لدى الجالية في الكويت. ويرعى الهلال بين الحين والآخر المرضى الفلسطينيين في أرجاء الشتات، ومنهم جرحى المعارك الذين يأتي بهم الى الكويت لرعايتهم طبيا. وفي مثل هذه الحالات، يتعاون الهلال مع وزارة الصحة الكويتية وجمعية الهلال الأحمر الكويتي (والثانية يرتبط معها بعلاقات وثيقة) للحصول على ضمان لدفع تكلفة العلاج. وفي موسم الحج، يرسل الفرع الى العربية السعودية كل عام فريقا طبيا وسيارات إسعاف وممرضات، كما انه يعدّ فرقا طبية خاصة استعدادا لإرسالها الى اي مكان في العالم العربي تقع فيه كارثة طبيعية.

ولكي يرسل فرع الهلال في الكويت القدر الأكبر من المال الى مرافق الهلال الصحية الأخرى الموجودة خارجها، فانه يسعى لابقاء عدد موظفيه قليلا. لكنه يضم لجنة اجتماعية، مهمتها تقصي حالات العائلات الفقيرة وتقديم العون عند التأكد من وجود الحاجة، وخصوصا في الحالات الطارئة، كموت المعيل او مرضه. وكانت اللجنة الاجتماعية، حتى سنة ١٩٧٧، تدير مشغلا للتطريز كان له دور في الاحياء الثقافي، والتدريب المهني للبنات والنساء، ومساعدة العائلات المحتاجة ماليا. وكان برنامج التطريز يسير على نحو مماثل لبرنامج الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، لذلك، فانه لم يصل الى المستوى نفسه من التطوير، فتم دمج البرنامجين فيما بعد.

كان اهم أعمال الهلال، ولا يزال، جمع الأموال لشراء معدات خاصة بمستشفياته

وعياداته ومكاتبه في الشتات. لكن الوضع في أواسط الثمانينات استدعى إعادة النظر في الحاجات الاجتماعية للجالية الفلسطينية في الكويت. فالتأثير الناجم عن التباطؤ الاقتصادي بسبب انهيار سوق المناخ سنة ١٩٨٢، وهبوط أسعار النفط، والحرب المستمرة في الخليج، قد ألحقت كلها الضرر الفادح بأعداد كبيرة من العائلات الفلسطينية الكبيرة الحجم وذات الدخل المتدني. لذا، ازدادت الحاجة الى دعم هذا القطاع ماليا زيادة كبيرة. ويبدو ان التبدل في التوجه نحو الجالية في الكويت، او على الأقل التوسع في المساعدات الداخلية، هو المطلب الأكثر إلحاحا، وهو بالتالي التحدي الأكبر الذي يواجه جمعية الهلال الأحمر في سعيها المستمر لتلبية حاجات الشتات المتغيرة.

عن المؤلف

لوري براند باحثة أميركية متخصصة بشؤون الشرق الأوسط، تعمل حاليا أستاذة مساعدة للعلاقات الدولية في جامعة كاليفورنيا الجنوبية. عملت سابقا زميلة باحثة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في واشنطن العاصمة، ومساعدة رئيس تحرير «مجلة الدراسات الفلسطينية» بالانكليزية في الفترة بين سنة ١٩٨٥ وسنة ١٩٨٩.

هذا الكتاب

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي ينصب على محنة الفلسطينيين الراهنة، فانه لم يصدر سوى عدد قليل من الكتب التي تبحث في التطورات التي طرأت على الجوالي الفلسطينية في الأعوام الأربعين الماضية. وفي هذا الكتاب، ترصد المؤلفة لوري براند تاريخ الفلسطينيين منذ اقتلاعهم من بلدهم سنة ١٩٤٨ حتى يومنا الحاضر. وتفصِّل هذه الدراسة الفريدة في نوعها نشوء وتطور المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي كانت بمثابة القاعدة التي انطلقت الحركة الوطنية الفلسطينية منها مجددا.

ولا تركز المؤلفة على الشؤون العسكرية والدبلوماسية التي كثيرا ما يتناولها الباحثون، بل تتجه نحو البحث في تطور المؤسسات في صفوف الطلاب والنساء والمعلمين والعمال في الجوالي الفلسطينية في ثلاث «دول مضيفة» لجأ الفلسطينيون اليها بعد سنة ١٩٤٨، وهي مصر والكويت والأردن.

وتطرح المؤلفة جانبا التفسيرات المستندة الى الايديولوجية التي تستخدم تقليديا عند الحديث عن العلاقات بين الفلسطينيين والدول العربية المضيفة وتستعيض عن ذلك باستخدام إطار للتحليل يستند الى نظرية الهامشية السياسية والاقتصادية، وذلك لتحليل نجاح هذه الجوالي في بناء المؤسسات، او فشلها.

وتتقن المؤلفة اللغة العربية، الأمر الذي أتاح لها استخدام عدد كبير من المصادر العربية والمواد المستمدة من أكثر من مائة مقابلة شخصية أجرتها مع فلسطينيين وعرب في الدول المنتقاة للدراسة.

$ 9.00